جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

العلاقات العراقية الاردنية 1991-2003

دراسة في معطيات التقارب والتكامل

Iraqi-Jordanian Relations 1991-2003
Discussion in Convergency and Integration

إعداد

دنيا مهدي فؤاد الأعظمي

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آيار 2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا دنيا مهدي فؤاد الأعظمي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمي عند طلبها.

الاسم: **دنيا مهدي فؤاد الأعظمي**

التاريخ: **2018/5/26**

التوقيع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"العلاقات العراقية الاردنية 1991-2003 دراسة في معطيات التقارب والتكامل"

وأجيزت بتاريخ 2018/5/26

أعضاء لجنة المناقشة		جهة العمل	التوقيع
1- د. أحمد عارف الكفارنة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
2- د. محمد بني عيسى	عضواً ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
3- د. خالد العدوان	ممتحناً خارجياً	جامعة اليرموك	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

أتوجه بالشكر الى جامعة الشرق الأوسط

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الدكتور أحمد عارف الكفارنة الذي كان لملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم

الدكتور محمد بني عيسى

المشرف الخارجي الدكتور خالد العدوان

والذي تكبد عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية/ كلية الآداب والعلوم الذين استفدت من علمهم.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

الى من غمرتني بحبها .... وأحاطتني بدفء حنانها ....

والدتي الحبيبة

إلى من قدم لي كل ما يملك لتبقى السعادة والأمل ينير طريقي الى القمة.....

إلى والدي

" وأخيراً إلى جميع أفراد عائلتي الأعزاء من تكبدوا عنائي وسهري

كل من كن لي المحبة والاحترام"

الباحثة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ
التفويض.....	ب
قرار لجنة المناقشة.....	ج
شكر وتقدير.....	د
الإهداء.....	هـ
قائمة المحتويات.....	و
قائمة الجداول.....	ح
الملخص بالعربي.....	ط
الملخص بالانجليزي.....	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....	**1**
المقدمة.....	1
مشكلة الدراسة.....	3
أسئلة الدراسة.....	4
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة.....	5
فرضية الدراسة.....	6
حدود الدراسة.....	6
محددات الدراسة.....	6
مصطلحات الدراسة.....	7
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	10
أولاً: الإطار النظري.....	10
ثانياً: الدراسات السابقة.....	15
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	18
منهجية الدراسة.....	19

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات العراقية الأردنية 1991-2003..... 21
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية – العراقية..... 22
المطلب الأول: عوامل التباعد في العلاقات الاردنية – العراقية..... 22
المطلب الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الاردنية – العراقية..... 24
المبحث الثاني: أثر الصراع الإقليمي في المنطقة على تطور العلاقات الأردنية – العراقية..... 29
المطلب الأول: مراحل تطور الاهتمام الأردني بالعلاقات مع العراق..... 29
المطلب الثاني: الموقف الأردني من اجتياح العراق للكويت 1990..... 42
المطلب الثالث: تطور العلاقات الاردنية العراقية بعد عام 1991..... 62
الفصل الثالث: العلاقات الأردنية – العراقية (الاقتصادية) 1991-2003..... 67
المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية..... 68
المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الإقتصادية الأردنية – العراقية..... 68
المطلب الثاني: المستوردات الأردنية من العراق..... 72
المبحث الثاني: المساعدات العراقية للأردن وأثرها على تطور العلاقات بين الدوليتن..... **75**
المطلب الأول: المساعدات العراقية للأردن خلال الفترة (1990-2003)..... **76**
المطلب الثاني: المساعدات النفطية العراقية للأردن..... **79**
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأردنية – العراقية 87
الخاتمة..... 89
النتائج..... 90
التوصيات 92
قائمة المراجع..... 94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة (1983-2003) بالبرميل	80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات العراقية الاردنية 1991-2003 دراسة في معطيات التقارب والتكامل

إعداد

دنيا مهدي فؤاد الأعظمي

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

الملخص

تعد العلاقات السياسية الأردنية – العراقية من الموضوعات المهمة والحيوية في تاريخ الوطن العربي بسبب إتصالهما الوثيق / القومي وموقعهما الجغرافي المهم لذلك هدفت الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف منها: بيان طبيعة العلاقات العراقية- الأردنية بين عامي 1991-2003، وتأثير القوى الإقليمية والدولية على العلاقات بين الدولتين، وقد وظفت الباحثة المنهج التكاملي والذي يشتمل على المناهج التالية: منهج صنع القرار والمنهج الوصفي التحليلي والتاريخي.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية: ازدهرت العلاقات العراقية الأردنية خلال هذه الفترة (1991-2003) إذ أصبح الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وتحمل الأردن عبء أكثر من (400) ألف عراقي هاجروا إلى الأردن بحثاً عن عمل منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وشكلت المصالح المتبادلة بين البلدين أساس العلاقة بينهما خلال العقدين الماضيين وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع العالم، وقد أرتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية، أصبحت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. وتوصي الدراسة بضرورة تعميق العلاقات الأردنية – العراقية وحل المشاكل التي تؤثر على هذه العلاقات.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية الاردنية، التقارب، التكامل.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Iraqi-Jordanian relations 1991-2003
Discussion in convergency and Integration

By

Dona Mahdi Fouad Al-A'thami

supervision

Dr. Ahmad Aref Al-Khafarneh

ABSTRACT

The Jordanian-Iraqi political relations are important and vital subjects in the history of the Arab world because of their close connection / national and geographical location ,The study sough to achieve a number of objectives, including: determining the nature of the Iraqi-Jordanian relations between 1991-2003., the researcher employs the comprehensive approach which includes the following approaches: decision-making approach as well as the descriptive analytical approach.

The study found the following: The Iraqi-Jordanian relations flourished during this period (1991-2003) as Jordan became the economic and commercial depth for Iraq by relying on the Jordanian Aqaba port for commercial exchange. Jordan also took the burden of more than (400) thousand Iraqi immigrants who came to Jordan searching for work since the early 1990s. The mutual interests between the two countries formed the basis of the relation between them during the past two decades which reflected on the relations of Iraq with the world.

The Jordanian economy has been linked to the Iraqi market and many factories have been established in Jordan to meet the needs of the Iraqi market. The Jordanian city of Aqaba on the Red Sea has become the main port of Iraqi imports, and Iraq has provided large aid and facilities for Jordan and Jordanians such as educational grants, oil and direct financial aid, The study recommends the need to deepen Jordanian-Iraqi relations and solve the problems that affect these relations..

Keywords: Iraqi-Jordanian Relations, Convergence, Integration.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

إذا كان علم السياسة ينصرف إلى دراسة السلطة بطبيعتها، أي دراسة السلطة كظاهرة سياسية وحقيقة اجتماعية في إطار المجتمع السياسي، فإن مقاربة العلاقات الدولية تنصرف إلى دراسة جزئيتها أو جزء منها، بمعنى أن يدرس ذلك الجزء المتعلق بمظاهر السلوك الناتج عن الممارسة على الصعيد الخارجي، أو الفضاء الممتد خارج الاختصاص الداخلي للدولة، أي بمعنى أن علم العلاقات الدولية معني بكينونة العلاقات ما بين السلطات لمختلف المجموعات السياسية. كما أنه ينصرف إلى البيئة الخارجية المتمثلة بجمع الوحدات السياسية (الدول وغيرها من الكيانات الدولية الأخرى)، وذلك من خلال التعرف إلى العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاستراتيجية التي تقوم عليها مبادئ الاعتماد المتبادل بين الدول.(فهمي،2010: 13-14)

هناك العديد من المساهمات الفكرية من الباحثين والدارسين يقصدون بها تحديد مفهوم العلاقات الدولية، وتكاد في مجملها تنحصر في أن "العلاقات الدولية تُعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية. وأن جوهر هذه العلاقات هو الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة، وهي، أي العلاقات الدولية، تدرس العوامل والنشاطات التي تقوم بين الوحدات السياسية سواء كانت سلمية أم عدوانية، كذلك تقارب دور الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تتجاوز الحدود الدولية وتخترقها، وتتسم هذه النشاطات بأنها ذات طبيعة اتصالية ميدانها البيئة الخارجية.(فهمي،2010: 19)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حال استطلاع العلاقات العراقية الأردنية بين عامي 1991-2003 فإن الراصد يدرك أنها ازدهرت على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية كافة. وأصبح الأردن يمثل الركن الرشيد في جميع المطارحات السياسية التي تتناول الأوضاع العراقية، خاصة وأن بغداد قد مرّت بسلسلة من الأزمات بدأت في تكرار حالات الانقلابات العسكرية ثم الصراعات مع دول الجوار، تلاها حروب مسلحة مع أحد دول الجوار العربي، مما دفع المجتمع الدولي، تحت مجموعة من التبريرات الحقيقية والزائفة، إلى تجميع قواه عالمياً وإقليمياً وعربياً والاندفاع نحو العراق ساعية بحجة اخراجه من الكويت، وتارة في غزوه بحجة تجريده من أسلحة الدمار الشامل، هذه الحجة التي غدت أكذوبة دولية.

وأستمر الأردن في موقفه من مساندة العراق بحيث أصبح يمثل العمق الإستراتيجي اقتصادياً وتجارياً له، من خلال اعتماد ميناء العقبة الأردني مركزاً للتبادل التجاري العربي الدولي. وكان الأردن يحتل المركز الرابع بين الدول التي تتعامل مع العراق اقتصادياً منذ بداية فرض الحصار عليه. وظل الأردن متمتعاً بهذه الميزة رغم تراجعه ليحتل المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية المجاورة والبعيدة بفتح أفاق تعاون جديدة مع العراق الذي من جانبه استمر في دعم الاردن من جهة استيراد الكثير من التجارة من الأردن أو عبره، أو من جهة تزويده بالنفط على شكلين؛ أولها اعطاء الأردن منحة نفطية تمثل نصف احتياجاته، وثانيها اعطاء الأردن سعراً تفضيلياً للنصف الثاني من احتياجاته.

لقد مثلت الفترة الممتدة من 1991- 2003 مفصلاً هاماً من التحالف الاستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين، حيث ارتبط الاقتصاد الاردني بالسوق العراقية، حيث كان معظم استيراد حاجات العراق عن طريق الأردن، حتى أصبح الاقتصاد الأردني مرتبطاً بشكل واضح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاقتصاد والسوق العراقي. كما نشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة بشكل كامل على تلبية حاجات السوق العراقية. ومن جانبه فقد قدم العراق، كما ذكر، مساعدات نفطية للأردن، كما قدم معونات وتسهيلات كبيرة للأردنيين كالمنح التعليمية، وغيرها من وسائل التمكين الاقتصادي والثقافي لهم. وقد استطاع البلدان العراق والأردن المحافظة على مستويات عالية من العلاقات، كانت تصل إلى صورة تحالف، خاصة وأن هناك عدداً من الدول العربية قد وقفت ضد العراق في حربه لإيران (1980–1988)، في الوقت الذي حافظ فيه الأردن على مساندة العراق، داعياً في نفس الوقت إلى ضرورة وقف الاقتتال والوصول إلى حلول سلمية تحفظ حق العراق في الدفاع عن نفسه. وفي ظل أزمة إحتلال العراق للكويت 1990/8/2، أتخذ الأردن موقفاً أتسم بالاعتدال وبالحرص على العلاقات العربية– العربية لتظل على مستوى التآخي، ودعا إلى ضرورة تفعيل التضامن العربي، والإصرار على ضرورة حل القضايا العربية في داخل البيت العربي.

تنامت العلاقات العراقية –الأردنية، وأخذت مناحي متعددة على المستوى الثنائي وعلى المستوى الإقليمي. وظل التواصل العراقي– الأردني إلى أن غزت قوات التحالف العراق واسقطت نظام الرئيس صدام حسين في 2003/4/9. ومن المستهجن أن تكون هناك دولتان قوميتان تنظمان إلى التحالف الأمريكي ضد العراق هما سوريا ومصر. هذا الأمر جعل الدور الأردني متفرداً على قياسات البعد القومي العربي.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت العلاقات الأردنية العراقية، في حقبة التسعينات من القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، تطوراً ايجابياً يرجع إلى سعي الأردن وجهوده الحثيثة للحيلولة دون تدخل قوات دولية من أجل اخراج العراق من الكويت. وترجع هذه الجهود إلى العلاقات الجيدة بين الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعراق، حيث كان الأردن يتلقى دعماً إقتصادياً كبيراً من العراق، ويتمثل هذا الدعم في الحصول على النفط بإسعار رمزية. كما ان ميناء العقبة كان الميناء الرئيس للواردات العراقية. في عام 1996 تعرضت العلاقات الأردنية العراقية لبعض التوتر وذلك نتيجة للجوء اللواء (حسين كامل) وزير الدفاع العراقي للاردن، وفي ضوء ذلك جاءت الدراسة الحالية لتبحث في موضوع واقع العلاقات العراقية الاردنية ومحدداتها خلال الفترة 1991-2003، وفي دور الضغوطات الأمريكية والخليجية على الأردن لتخفيض مستوى علاقاته مع العراق ولتوتير هذه العلاقات. واستمرت العلاقات العراقية الأردنية في التطور، وتوالت المساندات الأردنية للعراق (سياسياً وأمنياً واقتصادياً) حتى بعد دخول العراق في الكويت 1990/8/2، خاصة مع بروز الدور الإيراني الذي وجه بمحاولة الحكومة الأردنية حل الأزمة بين العراق والكويت عربياً، بينما أندفعت العديد من الدول العربية إلى استدراج القوى الدولية للتدخل في المسألة العراقية- الكويتية. كذلك إنطلق الدور الأردني من إنتمائه القومي، وإحساسه بضرورة عَوربة حل القضايا العربية – العربية.

أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة جملة من الأسئلة تحاول الاجابة عنها وهي:

- ما طبيعة العلاقات العراقية –الأردنية بين عامي 1991-2003؟
- ماالدور الذي لعبته الدولتين في بناء العلاقات العراقية – الأردنية بين عامي 1991-2003؟
- ما مدى تأثير القوى الإقليمية والدولية على العلاقات العراقية الأردنية بين عامي 1991-2003؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- بيان طبيعة العلاقات العراقية- الأردنية بين عامي 1991-2003.
- الإحاطة بدور الأردن في صياغة هذه العلاقات.
- تحديد دور العراق في صياغة هذه العلاقات.

معرفة تأثير القوى الإقليمية والدولية على هذه العلاقات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بالأهمية العلمية والأهمية العملية وتتمثل بما يلي:

أ- الأهمية العلمية/ النظرية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محدوديّة الدراسات التي تناولت العلاقات الثنائية الأردنية العراقية خلال فترة الدراسة. إذ تدور أغلب الدراسات السابقة حول علاقات التعاون الاقتصادي العربي، ولا توجد دراسة وافية تغطي فترة العلاقات الثنائية الأردنية العراقية. إضافة إلى أن معظم هذه الدراسات كانت تطرح القضية من وجهة نظر واحدة.

ب- الأهمية العملية/ التطبيقية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع العلاقات العراقية الاردنية، كون البلدين يشكلان أحد العناصر الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، ومن خلال تناولها لاتجاهات السياسة الخارجية لكل من البلدين تجاه الآخر، ومن كونها تتناول أثر المتغيرات السياسية على هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات ومدى إمكانية تطورها في المستقبل. كما تأتي أهميتها العملية من كونها تفتح مجالات جديدة للبحث والمقارنة السياسية والاجتماعية والقومية والفكرية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: إن العلاقات الأردنية- العراقية هي علاقات تكامل وتقارب لأنه ثمة علاقة ارتباطية بين مفهوم العلاقات الدولية وبين مفاهيم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل ومحددات القوة ومكونات الاقتصاد بين الدول.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الحدود الزمنية التي ترسمها الدراسة هي الفترة الممتدة من عام 1991-2003 حيث شكلت هذه الفترة مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات العربية العربية بشكل عام والعلاقات العراقية الأردنية بشكل خاص وذلك كونها جاءت بعد حرب الخليج الثانية وما شهدته المنطقة من تحولات سياسية مهمة أثرت بمجملها على العلاقات العراقية الأردنية، وربما ستضطر الباحثة إلى العودة إلى ما قبل عام 1990 وذلك لاستكمال مفاصل البحث.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الأردن، والعراق، وهناك بعض مفاصل الرسالة بما تمتد إلى دول أخرى.

محددات الدراسة:

واجهت الباحثة مجموعة من المحددات أثناء إعداد الدراسة، من أهمها قلة الدراسات المتخصصة بمعالجة موضوع العلاقات العراقية الاردنية خلال فترة الدراسة، أو شح البحوث المحايدة والموضوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة:

العلاقات الدولية: هي مجموعة الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأخرى ومع مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان.

التعريف الاصطلاحي: هي الأسس والمبادئ والثوابت في الجانب السياسي والدبلوماسي التي تعتمدها الدول أطراف الدراسة في بناء سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي (البيلاوي، 2000 :57).

تعرف العلاقات الدولية بأنها كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، حيث تشتمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول والعلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة، كما تشتمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات من دبلوماسية ومفاوضات، وحرب، بالإضافة إلى أنها تشمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية (ميرل، 1986 : 98-99).

التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات للبعد السياسي في العلاقة العراقية الأردنية من خلال التمثيل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة ومستوياتها والتجاذب والاستقطاب في القضايا والمحافل الدولية.

المصالح المشتركة:

إن العلاقات بين الدول والجماعات الدولية إنما تستند على المصالح، رغم ما يقال عن القيم المشتركة والروابط العضوية. وبالرغم من محاولة بعض الدول أن تنفي هذه الأطروحة إلا أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يحدث شيء من التجاوز هنا وهناك. وأشارت النظريات العربية إلى أن العرق واللغة والدين والوحدة الجغرافية والتجربة الاستعمارية المشتركة لم تشكل رابطة تعاون مشترك بين هذه الدول تعادل تلك الموجودة بين دول تتباعد بينها المسافات اللغوية والعرقية والدينية والمفاهيم السياسية والفكرية، نجحت في تدشين تجارب نموذجية في العمل الاقليمي المشترك ونعني بذلك الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي ودول امريكا اللاتينية (جاد ،2017: 1).

ومع ذلك، فإن هناك بعض التجارب العربية استطاعت أن تتجاوز العقبات وأن تتخطى المعوقات، فأقامت جسور تواصل بين الدول العربية، ومن ذلك العراق والاردن، هاتان الدولتان اللتان أدركتا أن المصلحة القومية المشتركة هي التي يجب أن تسود بينهما، لذلك وقف كل بلد مع الاخر حتى في ارتفاع وتيرة الازمات التي مرّت بكليهما.

الاعتماد المتبادل:

التعريف **الإصطلاحي:** يعرف الاعتماد المتبادل بأنه تشبيك العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية وتكثيفها، وذلك بأن يقدم كل طرف من الأطراف الداخلة فيها، ما يمكن أن يسهم في تحسين أوضاع الطرف الاخر أو يحافظ على مصالحه ويصون سيادته، وربط السياسات وتنسيقها بحيث لا يمكن لطرف أن يقاطع الطرف الاخر، أو أن يستغني عنه. ولقد أدت خاصية التفاوت والتنوّع فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، ضمن الخصائص والسمات التي يتصف بها، إلى فرض الاعتماد المتبادل بين هؤلاء الأعضاء(موسى، 2010: 1)

التعريف **الإجرائي:** يشير الى الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة المؤثرة على العلاقات الأردنية – العراقية خلال الفترة 1991–2003 في بعديها الاقتصادي والسياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أسهمت ثورة الاتصالات والمواصلات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة إلى ازدياد اعتماد الدول بعضها على بعض، فصارت الدول تسعى إلى تحسين مركزها التبادلي بعد أن أدركت عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أنها لم تعد قادرة على العزلة حتى لو كانت من الدول الكبرى (زاقود، 2014 :12).

لقد نشأ عن هذه الحقيقة تقييد لسيادة الدولة وتقليصها، حيث أن الاعتماد المتبادل يستدعي، بالضرورة، عقد رزمة من الاتفاقيات التي غالباً ما تقيد من سيادة الدولة بصورة فعلية. ولذلك فإن بعض الدول ومنها العراق والأردن، أدركا أهمية تعظيم قنوات الاعتماد المتبادل بينها على أساس التعاون والتكامل وتبادل المكتسبات.

الدور لغة: يأتي من يدور دواراً، والدور هو النوبة أو المنوابة التي يقوم بها الفرد (ابن منظور،2005: 323)

الدور اصطلاحاً: شارك بنصيب كبير ، شارك في عمل ما أو أثّر في شيء ما (ابن منظور، 2005: 418).

الدور اجرائيا: ويشير الى مجموعة الانشطة والتوجهات والسياسيات التي يتعكس عمليات التقارب في العلاقات الأردنية – العراقية خلال الفترة 1991–2003.

التقارب: التقارب هو العملية الثقافية الثانوية التي تشابه عن طريقها عناصر ثقافية من ثقافات مختلفة كانت متباينة في الأصل (موسوعة الكيالي، 1998)

التقارب ويشير **اجرائيا:** الى طبيعة التعامل والتطابق في وجهات المظر بين العراق والاردن خلال الفترة 1991–2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكامل: التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة (زايد، 2002: 142)

التكامل ويشير **اجرائيا:** ويشير الى مستوى معين من التقارب والتعاون لتصل العلاقات الأردنية العراقية الى مرحلة التكامل.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول. فمنهاج التحليل الذي اعتمده مورغنتو Morgenthau ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها – باستمرار– عملية ترشيدية (عقلانية) Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية. وتعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول،وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية من جانب أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة، لابد أن يترتب عنه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية. إن أصل هذا المفهوم يعود إلى قيام نمط العلاقات الدولية القائم على "نموذج الدولة –الأمة" كفاعل أساسي وككيان موحد ومستقل وذي سيادة. وقد طرح مفهوم المصلحة الوطنية على الصعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأكاديمي وكذا العملي بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد مضمونه وإشكالية اتخاذه كأداة عملية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول (عودة، 2005 :30).

وهكذا نجد أن "المصالح الوطنية" تمثل المقام الأول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية. وبذلك أصبح مفهوم "المصلحة الوطنية" من أكثر المصطلحات شيوعا في القاموس السياسي والدبلوماسي يستخدمه السياسيون، وصانعو القرار، والمحللون، والمعلقون، وحتى الجمهور غير المختص عند الحديث عن العلاقة بين دولتين. لكن إذا أمعن المرء في استخدامات السياسيين وصانعي القرار لمفهوم المصلحة الوطنية فإنه يجد نفسه أمام تناقض أو ارتباك في استخدام هذا المصطلح. ولايزول هذا الغموض أو التناقض إلا بتذكر مبدأ الازدواجية في التعامل مع مفهوم المصلحة الوطنية نفسه، فمن جهة يستخدم مفهوم المصلحة الوطنية كمعيار لتقويم حالة سياسية معينة أو قضية معينة، ومعرفة ماهو في الميزان تجاه قضية وطنية أو مجموع قضايا، الموقف أو السلوك الذي يجب على الدولة أو صانع القرار اتخاذه حيالها.ومن جهة ثانية كثيرا ما يستخدم مصطلح المصلحة الوطنية بشكل لاحق من أجل تبرير قرار اتخذ بشأن مسألة بناء على أهداف أو رغبات زعيم أو قيادة أو حسابات شخصية لقائد أو مصالح حزبية ضيقة لفئة، أو أقلية ذات نفوذ في الدولة والمجتمع.وفي هذه الحالة يكون مفهوم المصلحة الوطنية عبارة عن فتوى نفسية لتلك القيادة أو جزء من آلة الدعاية لزعيم أو مسؤول معين أو حزب أو فئة (بيليس وسميث، 2016 :244).

من هنا فإن مفهوم المصلحة الوطنية قد يكون وصفا موضوعيا لواقع سياسي استراتيجي أو لمصلحة يجب تقديرها واختيارها من بين غيرها، وقد يكون إسقاطا ذاتيا أو تبريرا شخصيا لسياسة تم تبنيها بشكل عفوي وبناء على مصالح أو تصورات ليست وطنية ولا تحظى بالدعم الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولايوجد إجماع عليها.وضمن المفهوم الموضوعي–فإن المصالح الوطنية تكون هي المحددات الأساسية والحاجات الجوهرية(الصميمة) أو المعايير النهائية التي بموجبها تصيغ الدولة أهدافها ومقاصدها، وترسم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها وتكتيكها الدبلوماسي عبر مؤسساتها الدستورية وعلى أساس مشاركة أكبر قطاع ممكن من الأجهزة المختصة،والرأي العام في الأنظمة الديمقراطية. وإذا ما قمنا بتحليل مصطلح مصالح وطنية فإننا نجد له تجليات ودلالات كثيرة. فهناك مصالح مشتركة أو متكاملة أو متطابقة، وهناك مصالح متضاربة متناقضة وأخرى متفاوتة شيئا ما، وهناك مصالح أساسية للدولة، وأخرى ثانوية.ثم هناك مصالح حيوية وأخرى مشروعة، وكذاك يوجد مصالح جوهرية وأخرى محدودة أو محددة، وأخرى ضرورية.وفي محاولة مقاربة مصالح الدول فإن النجاح أو الفشل في تحقيقها محكوم بعوامل كثيرة من أهمها: طبيعة المصالح التي في الميزان ومدى شموليتها، وكذلك درجة ثباتها أو ديمومتها.

ولايمكن الحديث حول مفهوم المصلحة الوطنية بشكل عام دون الإشارة إلى البعد الأخلاقي للمصلحة الوطنية وعلاقة المصلحة بالقوة. فتعريف المصالح الوطنية القومية للدولة أو الأمة على أساس التمسك بمثل عالمية، وأفكار ومعايير إنسانية كونية، وحماية مبادئ سامية أمر غير عملي، ولن يقود إلا إلى فشل السياسة الخارجية للدولة المعنية وربما التوتر في علاقاتها مع الدول الأخرى.فلابد من أن يستند تحديد المصالح الوطنية على مبدأ أعلى للدولة وهو تأمين البقاء للأمة ولمؤسسات الدولة. وفي العلاقات الدولية تنتعش روح البقاء الوطني من خلال القوة.فالقوة هي أوكسجين المصلحة الوطنية والدم الذي يغذيها. وهذا ما يقودنا إلى الإشارة إلى العلاقة التكاملية بين المصلحة الوطنية والقوة، فكلاهما متمم للآخر ومكمل له.فالقوة من جهة هي وسيلة لحماية المصالح الوطنية للدول، مثلما هي غاية بحد ذاتها للمصلحة الوطنية،أي أن أعلى مرتبة للمصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية في المطلق هي تعزيز قوة الدولة الوطنية في المفهوم الشامل.ولكن نجد على الصعيد العملي أن هناك باستمرار تفاوت بين القوة والمصلحة الوطنية حتى لأكبر الدول وأغناها.

وحينما يتم الاعتماد على مفهوم " المصلحة القومية " القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عددا من المزايا(عودة، 2005 :31-32):

أولا: يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

ثانيا: إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية والعوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي والسياسة الدولية ، وليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة ((بيليس وسميث، 2016 :245).

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، و هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية. و يؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه H.Kissinger حينما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية" (Rosenau, 1969 :261)

من المدرك أن تقوم هناك عدة اختلافات بين طبيعة الأنظمة السياسية، وهذا لا يقف عند حدود الجغرافيا أو مكونات الجوار القومي، إلا أن هناك مجموعة من الضرورات والمحددات التي تصيغ العلاقات بين الأنظمة السياسية منها، الاقتصاد، والأمن المتبادل، والعقائد السياسية، والموروثات الايديولوجية، والقيم الثقافية، والمعتقدات الدينية والقومية. (خماس، 2011 :75)

ينتمي النظام السياسي الأردني إلى النظام النيابي الملكي ، بينما النظام العراقي ينتمي إلى النظام الجمهوري الحزبي. وبينما يتوجه النظام في الأردن نحو الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الحزبية، يأخذ النظام العراقي بالأحادية الحزبية تقريباً، وهو بذلك أقرب إلى النظم التوتاليتارية منه إلى الجمهورية المتعددة. وينفتح النظام السياسي الأردني في سياساته الخارجية على المعسكر الغربي الرأسمالي، ويرتبط مع دوله خاصة الرئيسة، بعلاقات متقدمة، بينما ينتمي النظام العراقي وينفتح، لحد ما، على المعسكر الاشتراكي، وكان يرتبط بمعظم دوله بعلاقات واتفاقات متعددة ومتنوعة. وحيث يأخذ النظام الأردني بمبدأ الحرية الاقتصادية وينتمي بذلك إلى المعسكر الرأسمالي (الليبرالي) والحرية الفردية ويتوجه باضطراد نحو الخصخصة، فإن النظام العراقي بقي يأخذ بالاشتراكية، ويطرح شعارات مُلكية الدولة لرأس المال، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية والداخلية. وفي الوقت الذي تتسم به السياسات الأردنية نحو تهدئة المنطقة وتسوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النزاعات فيها والعمل على استقرارها، فإن السياسة الخارجية العراقية تلعب دوراً أساسياً في إثارة الاحتجاجات العقائدية.

ورغم أن الأردن ارتبط باتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1994 بعد أن اعترف بحقها في الوجود حيث شهدت العلاقات الأردنية – الإسرائيلية تحسنا ملحوظاً، فإن السياسات العراقية ما زالت ترفض إلى الآن أي اتصال أو اعتراف أو صلح مع إسرائيل، بل ما زالت العراق تصف إسرائيل بأنها العدو الصهيوني التاريخي للأمة العربية (خماس، 2011 :75).

وفي الوقت الذي يشار فيه إلى طبيعة الانفتاح والتسامح مع المواطنين من قبل القيادة الأردنية، ومن ذلك الصفح والعفو حتى إزاء أولئك الذي حاولوا المساس بالنظام السياسي، فإنه يشار بوضوح إلى سياسات الحسم والحدة والقهر إزاء المعارضة العراقية بشكل عام، وإزاء كل من يحاول المساس بالنظام السياسي أو يتمادى على رأس الدولة العراقية، حيث لا مجال للصفح والتسامح أو العفو . وأكثر من هذا وغيره فإن النظام الجمهوري في العراق قد أتى على العائلة الهاشمية عن بكرة أبيها التي بقيت تحكم العراق حتى تموز 1958. وكان حزب البعث الحاكم حتى نهاية فترة الدراسة في العراق جزءاً أساسياً من القوى التي ساهمت بعملية التغيير تلك، وكان الأردن كذلك الجزء الثاني من الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان قائماً مع العراق، والهاشميون في الأردن هم أبناء عمومة هاشميي العراق.

ثانياً: الدراسات السابقة :

دراسة المعضادي (2017). بعنوان: "العلاقات العراقية الأردنية من 1968-1979" تتناول هذه الدراسة العلاقات العراقية الأردنية ما بين 1968-1979 نظراً لأهمية العلاقات التاريخية بين العراق والأردن منذ نشأة الدولتين، فضلاً عما تمتاز به البلدان من ثقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقليمي وعربي له أثره بين دول الجوار في المنطقة العربية، وتهدف هذه الدراسة الى رصد ومتابعة العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين العراق والأردن في ضوء الأحداث السياسية التي طرأت عليها والمنطقة العربية ما بين عام 1968 حتى عام 1979، وبيان أُثر هذه الأحداث على طبيعة علاقات البلدين في مختلف الجوانب، والكشف عن الموقف السياسي لكلا البلدين من هذه الأحداث، وتوضيح أهم العوامل المؤثرة في مسار العلاقات الثنائية إقليميا ودولياً رغم اخالاف بنية النظام السياسي في البلدين حيث لعبت العديد من العوامل السياسية دوراً في العلاقات العراقية الأردنية.

دراسة الجبوري (2016). بعنوان: "العلاقات الأردنية – العراقية (1921–1951) الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله ابن الحسين مصدراً" تناولت هذه الدراسة العلاقات الأردنية – العراقية في الفترة ما بين (1921–1951) وأعتمدت الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله بن الحسين (مصدراً)، وقد إجتهد الباحث فيها باستخدام المنهج التاريخي في دراسه تطور العلاقات الأردنية – العراقية وتقييمها للوصول الى نتائج تفيدنا في اختيار الفرضية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والتغيرات التي حصلت على العلاقات الأردنية – العراقية، بتحليل الوثائق الهاشمية والاستبانات الرسمية خلال تلك الفترة من تطور العلاقات بين البلدين.

دراسة النجادات (2007). بعنوان: "الموقف الأردني من أزمة الخليج 1990–1991" وإنعكاساته على علاقات الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي" هدفت هذه الدراسة الى بيان التعارض لإنعكاسات الموقف الأردني من أزمة الخليج 1990–1991 ومدى تأثيرها على الأردن من كافة النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية. وتناقش الدراسة خلفية التنازع ومواقف الأردن منه، والتأثيرات التي جاءت على الأردن نتيجة لموقفه من الأزمة.

دراسة ذنون (2007)، بعنوان: **"النفط في العلاقات العراقية الاردنية 1982–2007"** تناولت هذه الدراسة دور النفط في العلاقات العربية – العربية التي اتخذت شكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التآزر والمساندة بعد قيام جامعة الدول العربية عام 1945،وعملت إلى حد ما على إرساء التعاون العربي، كما أشارت الدراسة إلى البداية الحقيقة لبداية التعاون النفطي بين العراق والأردن في عام 1982، وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما اتجهت أنظار القيادة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة لاستخدامه في نقل الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته. وتستعرض الدراسة حجم العلاقات بين البلدين في تلك الفترة مروراً بحرب الخليج الثانية عام 1990، ولاحقاً فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق مروراً بقرار مجلس الامن الدولي المرقم (986) الذي عرف آنذاك (بالنفط مقابل الغذاء). كما وقع العراق والأردن في 1998 على برتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (90) ألف برميل يومياً. وقد ساهم هذا البروتوكول في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وقّع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء الأردني معروف البخيت عام 2006،مذكرة تفاهم بشأن التعاون النفطي تضمنت تزويد الأردن بالنفط العراقي مقابل أسعار تفضيلية مناسبة مقابل تقديم الجانب الأردني للمساعدة الفنية وضمان الشاحنات التي ستقوم بنقل النفط.

دراسة علاونة (2006)، بعنوان: "**أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من عام 1990 إلى 2003**" تبرز أهمية هذه الدراسة، كونها تسلط الضوء على التعاون الاقتصادي العربي الثنائي وأثرها على العلاقات السياسية. وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية العراقية الأردنية تعود في جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك. وقد تناولت الدراسة مؤشرات التعاون الإقتصادي بين العراق والأردن مروراً بتزايد أهمية الأردن بالنسبة للصادرات والمستوردات العراقية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980. كما تشير الدراسة إلى أن التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقتصادي العراقي الأردني قد ترسخ بشكل كبير خلال هذه الفترة من خلال إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، كما تضمنت الإشارة إلى الموقف الأردني من الإحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب 1990 واستمراره باستيراد النفط من العراق، ومساعدته في توفير النفط اللازم للاستخدام المدني بعد تكريره في الأردن وذلك نظراً لضرب محطات التكرير العراقية.

دراسة القرعان (1993). بعنوان: "الموقف الأردني من أزمة الخليج" هدفت الدراسة لبيان الموقف الأردني من أزمة الخليج (آب 1990 –آذار 1991) وخاصة أن المغموض قد اكتنفته وجرى تشويهه إعلامياً من قبل دول التحالف لتعارضه مع مصالحها، يولي الأردن المصلحة القومية أقصى إهتماماته إنطلاقا من إيمانه الراسخ بأنها القاعدة الأقوى لإنجاح سياسانه الوطنية على مختلف الأصعدة، الأمر الذي يفسر لنا إصرار صانعي السياسة الخارجية الأردنية، على مختلف الأزمات العربية بشكل سلمي، وفي مقدمتها أزمة الخليج محور هذه الدراسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تم عرضها في تناول طبيعة العلاقات الأردنية – العراقية وتركيزها على جوانب مختلفة سياسية او اقتصادية أو غيرها من الجوانب بينما تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في الفترة الزمنية التي تغطيها وهي 1991–2003 وهي الفترة التي شهدت فيها العلاقات تطورات أثرت وما زالت تؤثر على العلاقات بين الدولتين بالإضافة الى دراستها وتحليلها لعوامل التقارب والتباعد وما يميز هذه الدراسة كونها جاءت في سياق التأصيل التاريخي للعلاقات العربية– العربية، والاستناد إلى العلاقات العراقية – الأردنية كحالة للدراسة. كما يميز هذه الدراسة أنها جاءت بعد مرور فترة ليست بالقصيرة على حدودها الزمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج صنع القرار ، ومنهج النظم لغايات الاجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضية:

المنهج الوصفي التحليلي: هو عملية تعريف وتقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل، وهو وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، ويتخذ التحليل صوراً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة موضوع البحث. وسيستخدم هذا المنهج في عرض طبيعة ومراحل تطور العلاقات العراقية الأردنية.

منهج صنع القرار: يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بديلين أو أكثر، باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو (المشاكل) القائمة، بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة، لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة ، أو بعبارة أخرى، فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية. ومن الناحية العملية يمكن التمييز بين عملية صناعة القرار، واتخاذ القرار، والقرار نفسه بوصف عمليتي صنع القرار واتخاذه أكثر أتساعاً من القرار، وذلك أن عملية صناعة القرار هي عملية معقدة تتم عبر مراحل متعددة وتتدخل فيها عناصر مختلفة، في حين يقتصر اتخاذ القرار على الاختيار بين سلسلة من البدائل، وذلك لا يعني أن صانع القرار يدرس البدائل وآثار كل منها طبقاً لمقياس محدد. فصناعة القرار تهيئة للمعلومات وصياغة للبدائل لعلاج مشكلة، بينما يشير اتخاذ القرار إلى اختيار البدائل الأرجح، فهو التوصل إلى الصيغة المناسبة لحل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب (الخزرجي،2004: 144).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنه لن يغيب عن ذهن الباحثة أن منهج النظم ومقترب العلاقات الدولية ربما سيكونان موضع استعانة في العلاقات بين العراق والأردن وكيفية تصرف النظامين السياسيين فيهما حيال القضايا التي كانت تثار.

المنهج التاريخي: يقصد بالمنهج التاريخي، هو"عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة ويساعد هذا المنهج في دراسة وتحليل تطور العلاقات الأردنية العراقية والمراحل التي مرت بها هذه العلاقات خلال المراحل التاريخية المختلفة مما سيسهم في فهم واقع هذه العلاقات وتطورها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة العلاقات العراقية الأردنية 1991-2003

يعد العراق من أوائل دول المنطقة العربية التي نالت استقلالها، وعملت على بناء نظامها السياسي الوطني، إذ تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921. وحاول ساسة العراق الأوائل لعب أدوارٍ فاعلةٍ في المجال الاقليمي، حيث أنضم العراق إلى عصبة الأمم في 2 تشرين الأول 1932، وأصبح عضواً مؤسساً لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعضواً فاعلاً في العديد من الأحلاف والتكتلات الإقليمية، وخاصة معاهدة سعد آباد عام 1937 التي جمعت العراق وتركيا وأيران وأفغانستان كمنظمة إقليمية تعمل على النأي بالمنطقة من الصراعات الدولية. ومشروع الهلال الخصيب الذي تبناه رئيس وزراء العراق نوري السعيد 1933-1943 الهادف إلى توحيد بلاد الشام وبلاد الرافدين تحت لواء الأسرة الهاشمية. وحلف بغداد عام 1955 الذي جمع بريطانيا وتركيا والعراق وإيران وباكستان الهادف إلى صد المد الشيوعي آنذاك، حيث كان العراق بؤرة من بؤر التجاذب الدولي في فترة إحتدام الثنائية القطبية. كذلك عمد العراق على اقامة الإتحاد الهاشمي في 14 شباط عام 1958. رداً على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط عام 1958. وعندما تدفق النفط في العراق أضيف إلى موقعه الاستراتيجي عامل مهم زاد من اهتمام الأطراف الدولية بهذا البلد. وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية – العراقية.

المبحث الثاني: أثر الصراع الإقليمي في المنطقة على تطور العلاقات الأردنية – العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية – العراقية:

تمثل المصلحة الوطنية العامل الأساس والأهم في العلاقات بين الدول وينطبق ذلك على العلاقات الأردنية – العراقية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وقد تأثرت العلاقات بين الدولتين لأسباب ترتبط بالصراع العربي الإسرائيلي وموقف الدولتين من حل الصراع بالإضافة الى الاحتياطات الكبيرة من النفط في العراق ولمنطقة مما زاد من التنافس الإقليمي والدولي للهيمنة على موارد الطاقة بالإضافة الى استقرار النظام السياسي الأردني وعلى العكس من ذلك حالة عدم الاستقرار الني واجها النظام العراقي مما انعكس على استقرار العلاقات بين الدولتين.

ترى الدراسة أن الأردن يبدو أنه أدرك أن أفاق العلاقات مع إسرائيل محدودة، وأن السياسات الإسرائيلية رغم المحاولات الأردنية السابقة لتطويرها، هي سياسات غير مأمونة واستفزازية ولم تعكس الآمال المعقودة عليها، لذا فإن إعادة تنظيم هذه العلاقات بطريقة لا تكون على حساب العلاقات الأردنية العربية مسألة مهمة، خاصة أن التجربة الماضية في العلاقات العربية – الإسرائيلية (مصر، فلسطين، الأردن) لم تعط نموذجاً مشجعاً، بل على العكس من ذلك، أكدت أن الأهم في كل ذلك هو تعميق التضامن العربي، وتطوير العلاقات العربية – العربية، أولاً، وعلى أسس مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عوامل التباعد في العلاقات الاردنية – العراقية.

المطلب الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الاردنية – العراقية.

المطلب الأول: عوامل التباعد في العلاقات الاردنية – العراقية:

إن عوامل الاختلاف بين الأنظمة العربية بشكل عام عديدة، وبين النظامين السياسيين الأردني والعراقي، ظهرت عوامل جديدة تؤجج الخلافات وتنميها، تشير إلى أهمها: ففي حين ينتمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام السياسي الأردني إلى النظام الملكي البرلماني، فإن النظام العراقي ينتمي إلى النظام الجمهوري الحزبي. وبينما بتوجيه النظام في الأردن نحو الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الحزبية يأخذ النظام العراقي بالأحادية الحزبية تقريباً، وهو بذلك أقرب إلى النظم التوتاليتارية منه إلى الجمهورية المتعددة. وينفتح النظام السياسي الأردني في سياساته الخارجية على المعسكر الغربي الرأسمالي، ويرتبط مع دوله خاصة الرئيسة بعلاقات متقدمة، ينتمي النظام العراقي وينفتح لحد ما على المعسكر الاشتراكي، وكان يرتبط بمعظم دوله بعلاقات واتفاقات متعددة ومتنوعة (حسان، 2000: 210).

وحيث يأخذ النظام الأردني بمبدأ الحرية الاقتصادية، وينتمي بذلك إلى المعسكر الرأسمالي والحرية الفردية، ويتوجه باضطراد نحو الخصخصة، فإن النظام العراقي بقي يأخذ بالاشتراكية ويطرح شعارات ملكية الدولة لرأس المال وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية والداخلية. وفي الوقت الذي تتسم به السياسات الأردنية نحو تهدئة المنطقة وتسوية النزاعات بها والعمل على استقرارها، فإن السياسة الخارجية العراقية تلعب دوراً أساسياً في إثارة النزاعات والحروب .

ورغم أن الأردن قد ارتبط باتفاقية سلام مع إسرائيل بعد أن اعترف بحقها في الوجود حيث شهدت العلاقات الأردنية – الإسرائيلية تحسناً ملحوظاً، فإن السياسات العراقية ما زالت ترفض أي اتصال أو اعتراف أو صلح مع إسرائيل. وفي الوقت الذي يشار فيه إلى طبيعة الانفتاح والتسامح مع المواطنين من قبل القيادة الأردنية ولذلك الصفح والعفو حتى إزاء أولئك الذي حاولوا المساس بالنظام السياسي، فإنه يشار بوضوح إلى سياسات الحسم والحدة والقهر إزاء المعارضة العراقية بشكل عام وإزاء كل من يحاول المساس بالنظام السياسي، أو يتمادى على رأس الدولة العراقية، حيث لا مجال للصفح والتسامح أو العفو (علاونة، 2006: 155).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكثر من هذا، فإن النظام الجمهوري في العراق قد أتى على العائلة الهاشمية عن بكرة أبيها التي بقيت تحكم العراق حتى تموز 1958. وكان حزب البعث الحاكم في العراق جزءاً أساسياً من القوى التي ساهمت بعملية التغيير تلك، وكان الأردن كذلك الجزء الثاني من الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان قائماً مع العراق، والهاشميون في الأردن أبناء عمومة هاشميي العراق.

المطلب الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الاردنية – العراقية:

هناك عوامل مشتركة عديدة تستند إليها السياسات الخارجية الأردنية والعراقية، ويقف على رأس هذه العوامل ما يلي:

أ- **البعد القومي:** يستند كل من النظامين الأردني والعراقي، على الفكر القومي الرامي إلى اعتبار شعبيهما جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن اقليمي دولتيهما جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وبالتالي فإن الهدف السامي لهما هو قيام الوحدة العربية. ففيما يعتبر الأردن نفسه وريث الثورة العربية الكبرى القائمة على الربط بين العروبة والإسلام، باعتبار أن العرب أجدر من غيرهم في حمل راية الإسلام، وباعتبار أن تحقيق الوحدة العربية هو الطريق الذي يضمن حلا لمشاكل الأمة العربية والوسيلة الوحيدة لحماية مصالحهم، فإن النظام السياسي العراقي يرى في المقابل أن الوحدة العربية هي الغاية السامية لنضال الأمة العربية، وهو يستند في ذلك إلى أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، هذا الحزب الذي يعتبر الوحدة العربية هدفاً قومياً وغاية أساسية لا بد من النضال والارتقاء بالأمة العربية حتى تصل إلى هذه الغاية السامية.

ويستند النظامين إلى أن فكرة القومية العربية متجذّرة في التاريخ الطويل لهذه الأمة، وأن محاولات قمعها وتجزئتها عبر التاريخ من قبل أعدائها جميعها باءت بالفشل، لوجود ثوابت أساسية أصلية تكمن في اللغة والتاريخ والدين والأعراف المشتركة إضافة إلى العامل الجغرافي من حيث الموقع والتضاريس حيث تلعب دوراً هاماً باتجاه تحقيق الوحدة العربية. كما أن دستوري كلا الدولتين تشير في ديباجتيهما إلى اعتبار أن البلدين جزء من الأمة العربية وأن غايتهما تحقيق وحدة هذه الأمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العامل الديني:

يفتخر الهاشميون بانتسابهم للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وبأنهم من قبيلة هاشم، الأمر الذي منح الأسرة الهاشمية شرعية دينية، وهو تراث له أهميته خاصة في العالمين العربي والإسلامي، بالمقابل فإن القيادة العراقية، رغم أنها بقيت تُعرف من خلال النظرة إلى حزب البعث باعتباره علمانياً، إلا أنها وفي السنوات الأخيرة، وخاصة أيام حرب الخليج الثانية، أخذت تبحث في التراث الأدبي لحزب البعث عن أية أشارة للإسلام، وإن كانت تلك الاشارات قليلة لكنها أبرزت بشكل استثنائي وتم التركيز عليها، لدرجة أن العراق قد رفع شعار الإسلام ووضع " الله أكبر" على علمه بكل ما يحمله ذلك في الثقافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد وانتصار القلة على الكثرة، وما يحمله من معاني الجهاد والاستشهاد وفي جو من الصحوة الإسلامية الملتهبة في صفوف الجماهير العربية والإسلامية. وبالمقابل، ولهذه الاعتبارات، رفض الأردن وفي رسالة وجهها الملك حسين إلى الشعب الأمريكي، عبر شبكة التلفزيون الأمريكية، رفض الوجود الأجنبي في مهد الإسلام، وحذر من أن هذا يؤدي إلى عواقب وخيمة، وأن هذه الحرب تستهدف العروبة والإسلام. وهذه هي المرة الأولى إلى تعسكر فيها قوات غير عربية وغير إسلامية على أرض الجزيرة العربية، وفي وقت يتزامن مع احتلال إسرائيل لثالث الحرمين الشريفين في القدس العربية، وهذا كاف لإثارة أعمق الحساسيات العربية والإسلامية (علاونة، 2006 :156).

ج- القضية الفلسطينية

شكلت القضية الفلسطينية هدفاً مشتركاً للدولتين، كما هو الحال مع بقية الدول العربية الأخرى، وبقى الهدف المشترك لهذه الدول هو الرد على العدوان الإسرائيلي وتحرير الأرض. وبقدر ما اصبحت فلسطين قضية الأردن الأولى بحكم جملة من العوامل، كانت هي كذلك بالنسبة للعراق الذي نظر إلى القضية الفلسطينية بأنها جوهر القضايا العربية بل هي القضية المركزية للأمة العربية، لدرجة أنه ربط بين تحرير فلسطين والهدف القومي السامي – الوحدة – حين قال الوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طريق فلسطين وفلسطين طريق الوحدة. كما أن الدولتين التزمتا، على الصعيد الدولي، باعتبار أن القضية الفلسطينية والموقف منها هو المعيار الأساسي للتحرك والنشاط على الساحة الدولية، بحيث شكلت هذه القضية ضاغطاً أساسياً من الضغوط المؤثرة على السياسة الخارجية للبلدين. وصانع القرار الأردني لم يستطيع أن يتجاهل ردة فعل الرأي العام الأردني خاصة بعد أن أعلن الرئيس العراقي السابق ربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من فلسطين، الأمر الذي ينسجم مع تطلعات القيادة الأردنية (أبو داود، 2010 :133).

د- العامل الجغرافي

رغم التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة التي قللت من أهمية تأثير العامل الجغرافي للدول، إلا أن هذا العامل بقى يلعب دوراً مهماً في تقرير سياسات الدول، فهناك تداخل العلاقة بين صانع القرار السياسي وبيئته الجغرافية، حيث يتأثر السلوك السياسي للدول بدرجة أو بأخرى بالواقع الجغرافي من حيث الموقع والحدود والمساحة والموارد الطبيعية. فالأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط بين أربع دول في المنطقة جعله يتحمل مسؤولية أكبر بكثير من حجمه وأهله، وأن يقوم بمثل هذه الدور، حيث اصبح قطراً مركزياً بالنسبة لأزمات المنطقة. وفي خضم التناقضات العاصفة بالمنطقة مثل العراق قوة إستراتيجية ذات أهمية فائقة في ضمان تماسك الموقع الأردني. بالمقابل فقد مثل الأردن عمقاً وبوابة هامة للعراق (عبدالهادي، 1973: 72).

هـ- البيئة العربية :

شكلت البيئة العربية وخاصة في المشرق العربي عاملاً هاماً في العلاقات ما بين الدول، وكان ميدان هذه البيئة هي (سوريا – والعراق – والأردن)، فقد عكست العلاقات الخلافية بين سوريا والعراق نفسها بشكل واضح على علاقة أي من البلدين مع (الاردن) فحيثما ثمة علاقة جيدة بين الأردن والعراق تكون بالمقابل غير ودية مع سوريا وكذلك العكس. فعلاقة الأردن مع أحد الأطراف بقيت على حساب علاقته مع الطرف الآخر. وحيث أن العلاقة السورية – العراقية بقيت متوترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث كانت بالمقابل متوترة مع سوريا، فأمر طبيعي أن تكون العلاقات الأردنية – العراقية ودية وتعاونية ومتقدمة، ثم أن الأردن يخشى من أطماع سورية جغرافياً. فسوريا تطمح في أن تكون الدولة المحورية القائد للمشرق العربي أو على وجه التحديد لسوريا الكبرى – الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان، فيما الأردن الذي يعتبر نفسه وريث الثورة العربية يرى في نفسه أنه الوريث الشرعي لقيادة دولة الوحدة العربية هذه، صحيح أن العراق بالمقابل يحكم من قبل حزب البعث ذو الأفاق القومية لكن اهتماماته الجغرافية بقيت محصورة في العراق مع تطلعات لعلاقات ودية وقيادية لدول الجوار، الأمر الذي يبعث الاطمئنان لدى القيادة الأردنية إزاء أية نوايا جغرافية عراقية على العكس من ذلك بالنسبة لسوريا، حيث كان مصطلح الأردن جنوب سوريا يظهر بين الحين والآخر على لسان بعض المسؤولين السوريين (أبو داود، 2010).

وهكذا يلاحظ أنه في حرب الخليج الأولى وقف الأردن بكل إمكاناته الرسمية والشعبية إلى جانب العراق في حربه مع إيران فيما اندفعت سوريا نحو إيران، مجيرة كذلك علاقاتها الودية مع الأطراف الفلسطينية التي اتخذت موقفاً مجارياً للموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية، حيث وقفت هي الأخرى لجانب إيران. وتجدر الاشارة هنا إلى أن العلاقات الأردنية – الفلسطينية في تلك المرحلة لم تكن ودية.

في حرب الخليج الثانية تكرر الأمر نفسه، ففي حين وصف الموقف الأردني بأنه إلى جانب العراق كان الموقف السوري المستغرب يقف إلى جانب التحالف الدولي المناهض للعراق، وبعد أن اخذت العلاقات السورية – العراقية في التحسن ولو ببطء، فإنه يُلحظ كذلك أن تحسناً موازياً يجري على مستوى العلاقات الأردنية – السورية، وإن لعبت في ذلك عوامل أخرى مثل مناسبة تشييع جثمان الملك الحسين بن طلال والدخول الأردني في التسوية والعلاقات مع الجانب الإسرائيلي كذلك (علاونة، 2006، 156).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- العامل الاقتصادي :

شكلت سنوات الحرب العراقية – الإيرانية فترة ازدهار اقتصادي للأردن، فبعد أن أغلقت الحرب موانئ العراق، فيما الحدود مع سوريا مغلقة، اصبح الأردن معبراً اقتصادياً واسعاً للعراق، مما انعش الاقتصاد الأردني، بطبيعة الحال، مقابل مساعدات عراقية كبيرة للأردن، عكست نفسها بشكل رخاء اقتصادي واستقرار سياسي على الأردن، وجعلت الأردن يعتمد اقتصادياً بشكل كبير على العلاقة مع العراق وخاصة في مجال إمدادات النفط، حيث يعتمد الأردن نفطياً على العراق فالإتفاق الموقع بين الحكومة العراقية والحكومة الأردنية في 1997 ينص على أن يزود العراق الأردن بـ 4,8 مليون طن في النفط ومشتقاته عام 1998 نصفها مجاناً منحه من العراق للأردن إذ تقدر قيمتها بحوالي 300 مليون دولار، أما النصف الأخر فأن الأردن يدفع خمسين بالمئة من السعر العالمي.

وزاد فرض الحصار الاقتصادي في العراق من اعتماده على الأردن وزاد بالمقابل اعتماد الأردن على السوق العراقية، الأمر الذي فرض نفسه على العلاقة بين البلدين رغم تأثرها في سنوات ما بعد 1995، إلا أن هذا الواقع الاقتصادي بقي أكبر من الخلافات السياسية، فحاجة كل طرف للآخر جعلته يتحمل ضرباته .

ي- البيئة الدولية :

الالتزام بمبادئ عدم الانحياز وبالمواثيق والشرعية الدولية والسعي نحو تعزيز التضامن والتعاون والمساهمة الفعّالة في المجتمع الدولي والانضمام للمنظمات الدولية والعمل من أجل تقريب المجتمع الدولي، الدول منها والمنظمات الدولية، من مناصرة القضايا العربية سعياً من الدولتين للمحافظة على الدعم واستمراره هذه القضايا بقيت تشكل اهتماماً مشتركاً لكلا الدولتين في الساحة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أثر الصراع الإقليمي في المنطقة على تطور العلاقات الأردنية – العراقية:

تعتبر العلاقات الأردنية العراقية علاقات وثيقة تاريخيا، بين الشعبيين والبلديين. كانت هناك عدة جهود لتوحيد الدولتين. والأردن منذ العام 2003 أصبح قبلة للعراقيين على مختلف انتماءاتهم الطائفية والسياسية، وشكلت الجالية العراقية المقيمة في الأردن تجمعاً لمختلف القوى الحكومية والمعارضة بل وحتى قوى المقاومة.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور الاهتمام الأردني بالعلاقات مع العراق.

المطلب الثاني: الموقف الأردني من اجتياح العراق للكويت 1990.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الاردنية العراقية بعد عام 1991

المطلب الأول: مراحل تطور الاهتمام الأردني بالعلاقات مع العراق:

أدت نهاية العهد الملكي في العراق على يد عدد من الضباط العراقيين في 14 تموز 1958 إلى نهاية مرحلة من مراحل سياسة العراق الخارجية، التي غلب عليها طابع التحالف مع الغرب، والدخول في الأحلاف التي رسمت للعراق دوراً مسنوداً من قبل الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا) الحليفة له، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المواقف ذات الطابع القومي التي فرضها الشارع العراقي على صانع القرار السياسي آنذاك.

المرحلة الأولى: من 14 تموز/1958 الى 17 تموز/1968

لقد أثارت نهاية العهد الملكي، وبداية العهد الجمهوري في العراق، قلقاً دولياً واضحاً، ربما أخل بموازين القوى في المنطقة، إذ صورت الدوائر الغربية وصول النظام الجديد على أنه مؤامرة ناصرية موالية للشيوعية يمكن أن تحرم الغرب من النفط، لذلك قامت الولايات المتحدة بتحريك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدة قتالية بحرية من قاعدة (أوكيناوا) في اليابان إلى الخليج العربي، لمنع أي هجوم محتمل على الكويت من قبل القوات العراقية، وزادت الدعم العسكري لكل من إيران والسعودية (السامرائي، 1982 :291).

وكان عبد الكريم قاسم، رئيس جمهورية العراق آنذاك، قد أعلن أن سياسة العراق ستكون معادية للإمبريالية والإقطاع، وسوف تعمل على تقوية علاقات الأخوّة مع الدول العربية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب، وتحرير العراق من النفوذ الأجنبي (نظمي وآخرون، 1982 :344).

لذلك شهدت بداية العهد الجمهوري تغييراً واضحاً وتحولاً جذرياً في سياسة العراق الخارجية، حيث عمل ساسة العراق الجدد على إخراج العراق من سياسة التحالف مع الدول الغربية. وعلى الرغم من أن الضباط الذين أطاحوا بالنظام الملكي، لم يكن لهم برنامج عمل واضح على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أنهم قرروا الانسحاب من الاتحاد الهاشمي وحلف بغداد (نظمي وآخرون، 1982 :333). كما أنسحب العراق من الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا المعقودة عام 1955، وأنسحب آخر جندي بريطاني من العراق عن طريق ميناء البصرة في 31 آيار 1959 (الحمداني، 2008 :375). كما ألغيت الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع الولايات المتحدة، وتوقفت المساعدات الاقتصادية الممنوحة وفقاً لمبدأ آيزنهاور في العام 1957 (الزبيدي، 1987 :331)، حيث أحدث النظام الجديد تغييراً جذرياً في سياسة البلاد الخارجية، وذلك بالتحول من علاقة التحالف مع الغرب، إلى تأسيس علاقات جديدة مع دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، وإعلان الحياد الإيجابي (رشيد، 2003 :148).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن إعلان رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم بتاريخ 25 حزيران1961 ضم الكويت إلى العراق، قد تسبب في دخول العراق في مواجهة مع الدول العربية،[1] أدت إلى التشكيك في مصداقية السياسة العراقية تجاه القضايا العربية، وأوجدت مناخاً عربياً ودولياً معارضاً للعراق في هذا التوجه، حيث وصفت الولايات المتحدة التوجهات العراقية بأنها تهديد لمصالح الولايات المتحدة وحلف الناتو في المنطقة، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية نحو الضغط على النظام الجمهوري من خلال تحريك الورقة الكردية في شمال العراق من أجل إضعاف النظام الجديد (شكاره، 1985 :95). في حين عملت حكومة عبد الكريم قاسم على إضعاف الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق وإلغائها من خلال إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، إذ انتزعت الحكومة بموجبه 99,5% من الأراضي العراقية غير المستثمرة الممنوحة لتلك الشركات(كبه، 1969 :43).

لقد وصِفت سياسة العراق الخارجية في تلك الفترة بأنها سياسة غير مرنة، إذ تدهورت علاقة العراق مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ودول مهمة أخرى عربية واقليمية، إما بسبب موقفها من قضية الكويت، أو بدواعي دعم حركات التحرر، أو بسبب علاقات تلك الدول مع إسرائيل، أو بسبب موقفها من بعض القضايا العربية. وعلى الرغم من أن العراق طوّر علاقاته مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية آنذاك، إلا أن تلك العلاقة أفقدته الكثير من علاقاته مع الكتلة الغربية التي توطدت أبان فترة النظام الملكي، مما حال بينه وبين لعب أدوار مهمة في المنطقة. كذلك فإن تطلّع ساسة العراق إلى لعب دور واضح عربياً وإقليمياً، في ظل عدم اتفاق التيارات والأحزاب السياسية حول طبيعة التعامل مع القوى الدولية الفاعلة، أدى إلى تشتت جهود العراق الخارجية وعدم وضوح دوره في تلك المرحلة (كبه، 1969 :388-417).

[1] تألفت القوات العربية التي وصلت الى الكويت في 110 أيلول/1961 من 4000 جندي، ساهمت فيها كل من: الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسودان وتونس، وقد تحفظت كل من:ليبيا واليمن ولبنان على إرسال هذه القوات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيد أن إلغاء مؤسسات العهد الملكي من قبل العهد الجمهوري، وخاصة النيابية منها، أجج الصراعات الداخلية، ووضع الأساس لنمو الدكتاتورية في العراق. كذلك فإن ضعف إدراك ساسة العراق لعواقب إلغاء حلف بغداد، وتغيير تحالفاته الإقليمية والدولية بشكل ثوري، أدى إلى انكشاف البلاد خارجياً أمام الدول التي لم يرق لها تغيير النظام الملكي، مما أفقد البلد فرصة القيام بأدوار مهمة في المنطقة (رشيد، 2003 :150-151).

على إثر اغتيال الملك عبد الله، توّج ابنه الأمير طلال ملكاً على الأردن، وأصاب العلاقات العراقية الأردنية بعض الفتور خلال فترة حكمه القصيرة، وذلك بسبب الزيارة التي قام بها إلى الرياض في 10 تشرين الثاني 1951، محاولاً تحسين علاقات بلاده مع السعودية الأمر الذي عدته الأسرة الهاشمية في العراق خروجاً عن المألوف في خط السياسة الهاشمية التقليدية تجاه آل سعود (حمدي، 2007: 29)، ولأسباب صحية لم يتمكن الملك طلال من الاستمرار في الحكم فأعُفي من منصبه في 11 آب 1952 ليتولى الحكم ولده الأمير الحسين بن طلال الذي ركز جهوده على تحديث الدولة وتغيير طابعها العشائري والبدوي إلى دولة مدنية يسودها حكم ونظام المؤسسات بالاعتماد الكامل سياسياً واقتصادياً على بريطانيا آنذاك (حسن، 2006: 1).

وجاء يوم الثاني من آيار 1953 ليشكل متغيراً واضحاً في طبيعة العلاقات بين العراق والأردن، باعتلاء الملكين فيصل الثاني والحسين عرشي العراق والأردن، الأمر الذي دفع بهما إلى تجاوز حالة الشك وعدم الثقة والفتور التي طغت على العلاقات بين البلدين في إبان عهد الملك طلال، وذلك يتضح من خلال طبيعة الزيارات التي تمت بين وفود البلدين. كما بدأ الملك حسين مشواره السياسي باهتمام حكومته بتوثيق العلاقات بالعراق، وتقويتها إذ قام بزيارة بغداد بعد توليه الحكم ولكن هذه الزيارة لم تحقق أهدافها بعد أن رفض الطلب الأردني برفع التمثيل الدبلوماسي إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سفارة، وأنه لن يكون هناك علاقة مالية خاصة واتفق على أن تكون مساعدة الأردن ضمن المساعدات التي تقدم إلى بقية الدول العربية (العبداللات، 1993: 112).

وخلال الفترة اللاحقة لهذه الاتفاقية لم يتضح وجود إشارة بيّنة إلى العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين باستثناء معاهدة عام 1947 التي وقعها العراق والأردن والتي شكلت مرحلة مهمة في تاريخ البلدين، ولكن المؤشر الواضح على البعد الاقتصادي للعلاقات العراقية الأردنية وكونها انعكاساً للجهد السياسي فتبادل الملكين فيصل الثاني وحسين للزيارات بعد تنصيبهما على العرش في الثاني من آيار 1953، قد انعكس إيجاباً في عودة العلاقات الطبيعية بعد الفتور الذي أصابها في عهد الملك طلال أثر زيارته للسعودية (حمدي، 2007: 20-31).

وفي ضوء تلك الزيارات المتبادلة بين الملكين، زار بغداد وفد اقتصادي أردني برئاسة وزير الزراعية حكمت المصري، وتوصل الوفد إلى توقيع اتفاقية اقتصادية تعد الأولى بين البلدين في 30 أيلول 1953، وهي أول اتفاقية تجارية بينهما، وتعد المؤشر الرسمي الأول للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن، وقد وضحها قرار مجلس الوزراء العراقي آنذاك بـ "أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية تجارية بين البلدين، كما قررت حكومة العراق اتخاذ الإجراءات لفتح فروع لكل من البنك الصناعي والبنك الزراعي العراقيين في عمان"، ورغبة في استكمال الدراسة اتفق الجانبان على إبقاء المحادثات مفتوحة في موضوع القروض والمساهمة في المشروعات الاقتصادية الأردنية كالبوتاس. كما قررت الحكومة العراقية تقديم مبلغ (150) ألف دينار مساعدة للقرى الأمامية لصد الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الحدود الأردنية (حمدي، 2007: 32-219).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشارت ديباجة الإتفاقية التجارية بين العراق والأردن في عام 1953 إلى رغبة البلدين في تسهيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وإلى عمل الفريقين المتعاقدين على تنمية العلاقات التجارية بين البلدين إلى أقصى حد مستطاع ضمن إمكانياتهما الاقتصادية، والتعهد بتسهيل التبادل التجاري والتعامل وفق مبدأ أكثر الأمم حظوة. كما أشارت إلى الاتفاق على الرسوم الجمركية والضرائب والعوائد الأخرى المفروضة على المواد المستوردة (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 1984: 3). وقد شكلت هذه الاتفاقية أساساً لتنظيم التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين حتى التوقيع على اتفاق خاص نظّم أمور النقل والتنقل والتجارة في العاشر من تشرين الأول من عام 1960 (حمدي، 2007: 219).

كما شهدت زيارة الملك حسين إلى العراق في 14 شباط 1955 إثارة مسألة توسيع رقعة التعاون بين البلدين وتنفيذ برنامج المساعدات التي وعد العراق بتقديمها للأردن خلال محادثات سابقة. وفي 30 أيلول 1955 أوفدت الحكومة الأردنية وفداً إلى بغداد أجرى مباحثات رسمية أسفرت عن موافقة الحكومة العراقية على دفع حصته البالغة (625) ألف دينار لتمويل مشروع البوتاس. ودفع مليون دينار كسلفة للحكومة الأردنية. كما تبرع العراق بـ (100) ألف دينار للحرس الوطني (حسان، 1998: 22-23)، ولقد توقفت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين خلال هذه المرحلة أثر قيام ثورة 14 تموز 1958، وإعلان العراق الانسحاب من الاتحاد الهاشمي. (خماس، 2011: 55)

المرحلة الثانية: مرحلة حكم حزب البعث من 17تموز/1968 الى 9 نيسان/2003

تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تاريخ العراق الحديث، حيث شهدت العديد من الأحداث والمواقف التي غيرت خريطة التحالفات في المنطقة، وربما غيرت موقف الدول الكبرى تجاه العراق والمنطقة (جواد، 2010 :327). وقد تم تقسيم هذه المرحلة إلى حقبتين أساسيتين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى الممتدة من 17 تموز 1967 إلى تموز 1979، وهي الفترة التي ترأسها الرئيس احمد حسن البكر. والثانية امتدت من تموز 1979 ولغاية 9 نيسان 2003 والتي ترأسها الرئيس صدام حسين.

الحقبة الأولى: حقبة حكم الرئيس أحمد حسن البكر

بدأت هذه الفترة في السابع عشر من تموز 1968، عندما سيطر حزب البعث العربي الاشتراكي على مقاليد الحكم في العراق، حيث اتخذ العراق سياسات مهمة في مجال إدارة ثروته النفطية من ناحية الإنتاج والتصدير، وذلك منذ إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، وما تبعه من اتفاقات وقعها العراق مع الاتحاد السوفيتي في آذار وتموز من عام 1969، التي ساعدته على الوصول إلى قرار تأميم النفط في حزيران 1972، وما تبعها من إجراءات لتسوية التزامات العراق النفطية مع الشركات الأجنبية.

لقد اتخذ العراق منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي خطوات مهمة نحو تحديث الدولة في جميع مرافقها الصناعية والتعليمية والصحية والخدمية واكتساب الخبرات الأجنبية (Anderson and Stansfield,2004:57). حتى أن الأمم المتحدة صنفت العراق عام 1979 من الدول التي غادرت مصاف الدول النامية لتصبح في مصاف الدول التي ستدخل مستوى الدول المتقدمة، وذلك لكثرة المنجزات التي حققتها على الصعيد الداخلي، خلال تلك المرحلة. لذلك بدأ العراق في تلك الفترة في وضع اكثر استقراراً، وذلك بفضل تحسين علاقاته مع جيرانه، وتحسين وضعه المالي من خلال السياسات النفطية التي اتخذها، حيث بدأ يتطلع إلى لعب دور أنشط في سياسات المنطقة. وقد وجد النظام العراقي ضالته في إيجاد دور له في المنطقة، وخاصة بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس بتاريخ 1977/11/19، حيث عُقدت في بغداد قمتان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عربيتان الأولى في تشرين أول 1978 والثانية في آذار 1979 التي قررت تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة إلى تونس (مطر وهلال، 2001 :165-182).

لقد أنتهج العراق في تلك المرحلة سياسة خارجية أخذت عدة اتجاهات:

الأول: في التركيز على شل حركة القيادة السورية داخلياً وخارجياً لإسقاطها وإعادتها إلى الجناح القومي لحزب البعث الحاكم في العراق.

الثاني: تمثل في محاولة إنشاء قاعدة من النفوذ السياسي والعسكري المنافس لإيران وربما للسعودية أيضاً في إطار منطقة الخليج.

الثالث: محاولة قيادة العمل العربي في إطار جامعة الدول العربية من خلال عزل مصر.

الرابع: توثيق علاقاته مع الاتحاد السوفيتي السابق.

الحقبة الثانية: حقبة حكم الرئيس صدام حسين

بدأت هذه الحقبة منذ تسلم الرئيس الراحل صدام حسين مقاليد الحكم في العراق بتاريخ 17 تموز 1979 ولغاية إسقاط النظام بتاريخ 9 نيسان 2003 إثر الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق. وتزامن تولي صدام حسين مقاليد السلطة في العراق، في 16 تموز 1979، أي عشية الذكرى الحادية عشر لاستلام حزب البعث السلطة في العراق. ظهر الرئيس أحمد حسن البكر على شاشة التلفزيون الرسمي، ليعلن استقالته من مهامه الرسمية، ليتولى صدام حسين رئاسة الحزب والدولة في العراق. مع ظهور عدة متغيرات أهمها: توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1978، نجاح الثورة الإيرانية ووصول الخميني إلى السلطة عام 1979 والحرب العراقية الإيرانية، التي اندلعت خلال شهر أيلول من عام 1980. وكانت من أهم أحداث تلك المرحلة هذه الحرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي توقع العراقيون أن تكون حرباً خاطفة وسريعة لا تتعدى أيام، أو في أسوء الأحوال أسابيع، إلا أن ضراوتها واستمرارها لثمانِ سنوات، جعلت العراق يوسع دائرة تحالفاته العربية والدولية. وقد كانت جميع الحقائق ذات الصلة بالعراق وإيران تميل الى جانب الطرف الايراني، فتعداد الجيش العراقي يساوي ثلث تعداد الجيش الايراني والمساحة والعمق الاستراتيجي لإيران تعادل خمسة أضعاف مساحة وعمق العراق، إلا أن المعلومات المظللة التي روجتها وسائل الاعلام الغربية، أوهمت القيادة السياسة العراقية بإمكانية إرغام النظام الايراني على الإستسلام في مدة لا تزيد عن سنة (بدران، 2014).

وفي ظل عدم وجود هدف واضح ومحدد للحرب (بدران، 2014)، كان الخطأ الفادح الذي وقعت فيه القيادة السياسية العراقية هو اهمال مبادئ الحرب التي من أهمها تحديد الهدف من الحرب، هل هو اسقاط النظام الايراني وتبديله بنظام آخر، أم اضعاف إيران وتحجيم دورها في المنطقة، أم توجيه ضربات وقائية والعودة الى الحدود العراقية؟ لذلك كانت المعارك في جبهات القتال تدار كرد فعل لما يقوم به الجانب الايراني. فقد أعطى العراق للحرب مع إيران طابعاً قومياً، حيث طرح العراق نفسه على أنه المدافع عن بوابة الوطن العربي الشرقية (غولي، 2002 :139).

وعلى الرغم من أن هدف الولايات المتحدة والغرب كان إضعاف الطرفين المتحاربين، على أساس أن العراق كان محسوباً على الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من ظهور بعض الفتور في العلاقات العراقية السوفيتية بسبب رفض السوفيت تزويد العراق بالسلاح، إلا أن العلاقة العراقية الإستراتيجية قد تحسنت بعد زيارة وزير الخارجية الامريكي الى العراق. وبعد الحملة التي شنتها ايران على حزب توده الشيوعي في ايران، مما دفع السوفيت الى التقارب مع العراق، وتوج هذا التقارب بزيارة الرئيس العراقي صدام حسين الى الإتحاد السوفيتي في 16 أيلول 1985، وكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدف الزيارة تزويد العراق بالسلاح ودعم موقفه في إنهاء الحرب، واستمرت العلاقات بالتطور عام 1988، عندما زار بغداد رئيس هيئة السوفيت الأعلى (نزار بلاييف)، وأكد ضرورة التزام ايران بقرارات المجتمع الدولي وإنهاء الحرب. وإن إيران أعلنت عداءها للولايات المتحدة والغرب (الجبوري، 2012 :188).

إلا أن تفوق إيران العسكري في الحرب خلال عامي 1982–1984، ولّد قناعة لدى الولايات المتحدة والغرب إن هزيمة العراق من شأنها أن تلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة علاقاتها مع العراق، وشجعت الدول الغربية على تزويد العراق بالأسلحة، وتعاقد العراق مع فرنسا لتصنيع 10 طائرات من نوع سوبر إيتندار في صيف 1983، ونظراً لحاجة العراق الآنية لتلك الطائرات، وافقت الحكومة الفرنسية على تأجير 5 طائرات من النوع نفسه، من طائراتها الموجودة على إسطولها في البحر المتوسط، لذلك قرأت بعض الأوساط السياسية هذا الإجراء على أنه بمثابة حرب الغرب على إيران سواء بصورة مباشرة أم عن طريق حلفاء الغرب من الدول العربية، وخاصة مصر والأردن (العجمي، 2011 :415). لذلك عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في 27 تشرين أول 1984 (شولتز، 1994 :11).

لقد نجحت سياسة العراق الخارجية في بناء قاعدة واسعة من العلاقات والتحالفات مع معظم القوى الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة ومعظم دول الكتلة الغربية، واليابان، والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدول العربية ودول الخليج العربي، حيث استطاع العراق أن يقنع معظم القوى الفاعلة في العالم بعدالة حربه مع إيران، كذلك تلاقت مصالح تلك القوى مع مصالح العراق في حربه ضد إيران إلى أن أعلنت إيران بتاريخ 1988/7/18، موافقتها على قرار مجلس الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم 598 في 20 تموز 1987 الخاص بوقف إطلاق النار بين البلدين، لتنهي ثمانِ سنوات من الحرب. وخرج العراق من حربه مع إيران قوة إقليمية لا يستهان بها، وربما أقوى الدول المطلة على الخليج العربي، إذ دخل العراق الحرب بجيش قوامه عشرة فرق عسكرية، وخرج منها بخمسة وخمسين فرقة عسكرية، وأصبح للعراق قوة مدرعة تُقدر بأربعة آلاف وحدة مدرعة، وصواريخ قادرة على مهاجمة إيران وإسرائيل. وفوق كل ذلك خرج العراق بهوية وطنية موحدة، أسقطت التوقعات التي راهنت على تصدع الوحدة الوطنية العراقية بسبب تماثل جزء كبير من الشعب العراقي مع إيران في الدين والمذهب. فالتفوق العسكري العراقي بعد الحرب العراقية الإيرانية، والذي رافقه الشعور بقوة الهوية الوطنية العراقية، يضاف إليها تطلعات القيادة السياسية العراقية في لعب دور اقليمي، قد شكّل قاعدة مادية ومعنوية مؤثرة وداعمة لدور عراقي إقليمي فاعل. وفي نهاية الثمانينيات ومطلع عام 1990، أصبحت القدرات العسكرية العراقية المتراكمة والتفوق العسكري العراقي مثار قلق للعديد من دول المنطقة وخاصة إسرائيل ودول الخليج العربي، وحلفاءهم من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (غولي، 2002 :65).

شهدت العلاقات العراقية الاردنية خلال مرحلة حرب 1973 تطوراً واضحاً، إذ كانت لمشاركة الجيش العراقي من خلال الفرقة المدرعة الثالثة من جيشه إلى جانب الجيش الأردني ضد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية أثره الكبير في تطور العلاقات بين البلدين (حسان، 2000، 30). وفي أيلول عام 1980 أزدهرت العلاقات العراقية الأردنية نتيجة لدعم الأردن غير المحدود للعراق، إذ زوّد الأردن العراق بكل ما يحتاجه من دعم عسكري واقتصادي وإعلامي، وبالمقابل فإن العراق دعم الأردن بطرق عديدة منها خفض أسعار النفط العراقي المستورد من قبل الأردن وغيرها من أنواع الدعم، وبعد وصول الملك الحسين ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران إلى بغداد وعرض الملك الراحل الحسين على الرئيس العراقي الراحل صدام حسين استعداده لدعم العراق عسكرياً، مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية الإعلان عن بدء الحرب في 22 أيلول 1980، وفي الرابع من تشرين الأول أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية دعمها المطلق للعراق في حربه مع إيران وكان بذلك أول دولة عربية تعلن هذا الدعم، وسعت إلى عقد القمة العربية الحادية عشرة في 25 تشرين الثاني عام 1980 في عمان، فجاء بيانها الختامي مؤيداً لحقوق العراق في أرضه ومياهه، وهذا ما أكد تبني تلك القمة للمقترحات الأردنية تجاه العراق (حسان، 2000: 31).

وأثمر تأييد الأردن للعراق في تعيين نقاط الحدود الدولية بين البلدين وتثبيتها على الأرض، وعلى هذا الأساس فقد شكل الطرفان لجنة الحدود الفنية العراقية الأردنية المشتركة التي عقدت عدداً من الاجتماعات. واستناداً إلى محاضر اجتماعاتها باشرت اللجان الفنية أعمالها ميدانياً وترسيم الحدود الجديدة، وتم وضع معاهدة جديدة تكونت من (28) مادة ألغيت بموجبه الوثائق والمعاهدات السابقة المعقودة بين البلدين بشأن الحدود، والاتفاق على تبادل مساحات متساوية وقدرها 195 كيلو متر مربع و56 من المائة من الكيلو متر مربع، وفي 23 من نيسان 1984 أقر المجلس الوطني العراقي معاهدة الحدود الموقعة بين العراق والأردن وصادق على البروتوكولات الملحقة بها (حمدي، 2007: 147).

سعى الملك الراحل الحسين بن طلال في مطلع تشرين الثاني عام 1985، مغتنماً علاقاته مع سوريا لتحقيق مصالحة عراقية سورية، وذلك من خلال وساطته في إجراء قمة مُصغرة بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وعقد هذا اللقاء، الذي استمر يومين، في قاعدة الرويشد الجوية في 26 نيسان 1987. كما عمل الملك الحسين مرة أخرى على جمع الزعيمين سعياً لتحقيق المصالحة فيما بينهما في مؤتمر قمة عمان في تشرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثاني 1987، التي نجحت في إقناع معظم الدول العربية بضرورة دعم العراق بوجه العدوان الايراني وفي عودة مصر إلى الصف العربي (حسان، 2000: 32).

كذلك شهدت هذه الفترة زيارات مكثفة من قبل الملك الراحل حسين طوال فترة الحرب، كما شهدت مباحثات واتفاقيات اقتصادية متعددة، وبعد توقف الحرب زار الملك حسين العراق في 15 آب 1988، وعلى أثر هذه الزيارة قدّم العراق هدية للأردن تمثلت بأسلحة متنوعة اغتنمها من إيران. وعلى أثر زيارة الملك حسين للمقبرة الملكية في بغداد قررت الحكومة العراقية صرف مبلغ 3.2 مليون دولار لتجديد المقبرة. كما أعادت الحكومة العراقية التمثال البروزنزي للملك فيصل الأول إلى موقعه الأصلي في منطقة الصالحية وذلك في السادس من آب 1989، ومُنح الملك الحسين في التاسع من شباط 1989 وسام الرافدين من الدرجة الأولى لمواقفه من الحرب العراقية الإيرانية وإسهامه المباشر بالمشاركة فيها (حمدي، 2007: 165-166) .

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وفي خطوة دلّت على مدى التقارب العراقي الأردني بشكل خاص، وقّع زعماء كل من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي في 16 شباط 1989، ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد (حسان، 2000، 33)، وكان الاقتصاد هو الركيزة الرئيسية لهذا المجلس، إذ نصت الاتفاقية "أن هدف المجلس تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل تدريجياً في مجالات الاقتصاد والمال الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة"، ولم تكن الأوضاع الاقتصادية في الدول الأربع على ما يرام، فقد كان العراق وحده من بينها يملك موارد كبيرة من مبيعات النفط ولكنه كان يرزح تحت طائلة ديون باهظة، وكان الأمر بالنسبة للأردن أنها كانت تعاني من شح الموارد وكثرة الديون، وعليه كانت الآمال بأن يؤدي التعاون والتنسيق إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية كان حافزاً قوياً دفع القادة الأربعة إلى عقد هذه الاتفاقية (موسى، 1995: 57) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الموقف الأردني من اجتياح العراق للكويت 1990:

في الثاني من آب عام 1990م قام العراق بغزو الكويت بعد تفاقم التوتر بين الجانبين على خلفية قضيتي الحدود وإنتاج النفط، حيث قام بإحتلال الكويت إحتلالاً كاملاً خلال بضع ساعات مما دفع السعودية إلى إستدعاء القوات الأمريكية التي إغتنمت الفرصة ووظفت الأمم المتحدة بمبادئها المختلفة لتأمين الغطاء الشرعي لحمايتها ونجحت في إنشاء تحالف دولي ضد العراق ضم الكثير من الدول العربية بإستثناء أقطار عربية قليلة في مقدمتها الأردن الذي أصر على ضرورة إحتواء الأزمة عربياً (برجاس، 1998 :361).

البيئة الإستراتيجية لحرب الخليج الثانية

أولاً: الموقف الدولي:

بعد الغزو العراقي للكويت أصدر مجلس الأمن قرارته التي نصت على وجوب انسحاب الجيش العراقي الفوري من الكويت لما لم تجد قرارات مجلس الأمن الاستجابة من العراق، ويمكن تلخيص مواقف الدول الفاعلة على الساحة العالمية بما يلي (عبدالعليم، 1992 :22):

أ- **الولايات المتحدة الأمريكية:** عملت الولايات المتحدة على تشكيل تحالف دولي زاد عن 30 دولة ورفضت كافة المحاولات التي دعت الى حل الأزمة عربياً وأصرت على اخراج العراق من الكويت بالقوة .

ب- **الاتحاد السوفييتي:** كان العالم في ذلك الوقت يعيش نهايات الحرب البادرة بعد تراجع الاتحاد السوفياتي نحو استراتيجية الاصلاح بقيادة غورباتشوف وتنامي القوة الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية على مستوى العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **الدول الاوروبية:** برز الاتحاد الاوروبي كقوة منافسة على الساحة الدولية وقد اتخذ موقفاً مؤيداً للجهود الامريكية الداعية الى اخراج العراق من الكويت بالقوة وتالياً اهم مواقف الدول الاوروبية (اكندر، 1991 :180):

1. **بريطانيا:** رأت بريطانيا منذ البداية أن الغزو العراقي للكويت هو خرق لميثاق الامم المتحدة ويشكل خطراً على السلام في المنطقة، نظراً للتحالف الاستراتيجي الذي يربط بريطانيا وامريكا، فقد تبنت بريطانيا الموقف الامريكي من العراق اضافة الى ان لها مصالح مالية في الكويت تتمثل في وجود مكتب الاستثمار الكويتي في بريطانيا وهو مسؤول عن ادارة الاموال الكويتية التي تقدر بنحو 100 مليار دولار.
2. **الموقف الفرنسي:** على الرغم من ان العراق كان من اكبر المستوردين للسلاح الفرنسي حيث تقدر ديونه بنحو ثلاثين مليار فرنك فرنسي الا ان فرنسا رأت ان العراق بغزوه للكويت يثير القلاقل والاضطرابات في المنطقة، وقد انقسم الرأي العام الفرنسي حول مشاركة فرنسا في عمل عسكري في الخليج، وقد حاول الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران تجنب الحرب خاصة وأن آثار الأزمة بدت واضحة في فرنسا بتأثر الاقتصاد وامتعاض المواطن الفرنسي.

د- **الموقف الصيني:** عارضت الصين غزو الكويت ولم توافق على التدخل العسكري الدولي وكانت ترى بضرورة حل المشكلة على النطاق العربي.

هـ- **اليابان:** اعتبرت الغزو غير قانوني، وكان موقفها متوافقاً مع الموقف الامريكي، الا انها لم ترسل قوات عسكرية واكتفت بتقديم مساعدات مالية زادت عن 100 مليار دولار.

و- **موقف الامم المتحدة:** أصدرت ستة عشر قراراً أهمها القرار 678 الذي اجاز استخدام القوة ضد العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الموقف الاقليمي:

أ- **الجامعة العربية:** لم تتمكن الجامعة العربية من حل القضية، وقد عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في 10/9 آب 1990 كان من نتائجه ادانة العراق وتفاوتت الاراء حول ارسال قوات للمشاركة مع قوات التحالف ما بين مؤيد ومعارض بهدف ابعاد التدخل الاجنبي عن المنطقة واتاحة الفرصة لايجاد حل للقضية على المستوى العربي .

ب- **الموقف الايراني:** ادانت الغزو وعارضت الاحتلال العراقي للكويت، وابدت معارضتها للتواجد الاجنبي ولم توافق على استخدام اراضيها من قبل قوات التحالف .

ج- **الموقف التركي:** أيدت قرارات مجلس الأمن وحشدت جزء من قواها على الحدود العراقية التركية.

د- **الموقف الإسرائيلي:** كان موقفها داعماً للموقف الأمريكي ووجدت في ذلك فرصة لتدمير القدرة العسكرية العراقية لتنفرد بالاقليم، ولم تشترك بقوات عسكرية لاعتبارات اقليمية وخوفاً من انقسام الدول العربية، وقد كرست إعلامها لإقناع العالم بأنها مهددة من قبل العراق وذلك أدى إلى أن تقدم لها الولايات المتحدة دعم مالي وصواريخ باتريوت لحمايتها، وقد كسبت الرأي العام العالمي نتيجة احتمال تعرضها لضربات كيماوية عراقية.

هـ- **الموقف المصري:** لقد رأى الرئيس مبارك إن الوضع السياسي العربي إزاء الأزمة وضع خطر وعلى وشك الإنفجار وأن الحرب قادمة لا محالة بمجرد أن احتل العراق الكويت ولهذا جاء موقفها سلبياً من الأزمة وكأنها قد اختارت أن تكون مع التحالف الغربي وبذلك استطاعت إسقاط ديونها العسكرية للولايات المتحدة والتي بلغت سبعة بلايين دولار دفعت من البترول العربي بالكامل وأدرجت ضمن تكاليف الحرب (هيكل، 1992 :41).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- **الموقف السوري:** جاء مغايراً لكل التوقعات ووقفت سوريا إلى جانب الولايات المتحدة وأرسلت قواتها للمشاركة في التحالف الغربي.

ز- **دول مجلس التعاون الخليجي:** بعد قيام العراق بغزو الكويت لم يكن امام هذه الدول سوى توحيد قوتها في مجابهة الخطر الذي بات يتهددها، خاصة بعد التلمحيات الأمريكية للملك فهد بأن العراق يخطط لاجتياح منطقة الخليج بأكملها فقامت بفتح أراضيها لقوات التحالف ووضعت كافة إمكانياتها العسكرية والمادية لاخراج القوات العراقية من الكويت .

ثالثاً: الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية

شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً واجه الأنظمة السياسية العربية، وأثبتت مدى التباين في الرؤى والمصالح السياسية لتلك الأنظمة في معالجة الأزمات العربية ووضعها في الإطار المناسب لها. ومثلما شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً للأنظمة السياسية العربية كانت كذلك اختباراً لمدى قوة العلاقات العراقية الأردنية ومدى قدرة كلا البلدين في الحفاظ على مستوى علاقاتهما بغض النظر عن التحديات والظروف السياسية التي يواجهها اقليمياً ودولياً. وهذا ما ينطبق بشكل أساسي على الأردن الذي اختار أن يكون بجانب العراق(سياسياً) في تلك الأزمة بحثاً عن مصالحه الحيوية مع جاره الشرقي وخاصة مصالحه الاقتصادية، ومن هذا المنطلق ومنذ اندلاع الأزمة سعى الأردن نحو التحرك دبلوماسياً لإنهاء الأزمة، وكان هذا المسعى حسب ما تؤكده القيادة الأردنية جزءاً من سياستها التي كانت ترى وجوب إعادة العلاقات بين أعضاء الأسرة العربية والذي لن يتحقق من خلال إنكار وجود سياسات متباينة ووجهات نظر مختلفة، بل وبالأخذ والرد في تلك السياسات وتلك الوجهات وصولاً إلى الأخطاء وتشخيصها والعمل على تحاشيها في المستقبل (محافظة، 2001 :249).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس كانت عوامل متعددة جعلت الأردن يؤدي دوراً نشطاً في جميع مراحل أزمة الخليج الثانية وهي (الكتاب الأبيض،1991 :5-6):

1. موقعه الجغرافي.
2. علاقاته السياسية الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة مع كل من العراق والكويت ودول الخليج الأخرى.
3. انشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع بين العراق والأردن ومصر واليمن، والذي ترأسه الملك حسين عام 1990 وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس وكان من الطبيعي أن يؤدي الأردن دوراً دبلوماسياً نشطاً في محاولة منه لتلافي وقوع الحرب بين بلدين تربطه بينهما علاقات مشتركة.
4. وقد انطلق الأردن من موقفه تجاه أزمة الخليج الثانية من منطلقين أساسيين، أولهما: عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ومواصلة الاعتراف بحكومة ودولة الكويت، وثانيهما: التحرك عربياً ودولياً نحو إيجاد حل دبلوماسي للأزمة بما يضمن تجنب دول المنطقة وشعوبها ويلات الحرب.

ففي الوقت الذي رفض الأردن فيه احتلال العراق للكويت. وأكد على اعترافه بالحكومة الكويتية القائمة قبل الأزمة، وسيادتها على كافة الأراضي الكويتية، رفض استخدام القوة العسكرية بين الدول العربية وسعى إلى علاج الأزمة بالطرق السلمية في إطار عربي. وفي هذا المجال ركز الملك حسين جهوده على أساس سرعة التحرك بين العواصم العربية داعياً إلى عدم إغلاق قنوات الحوار بين أطراف الصراع، واللجوء إلى الخيار الدبلوماسي التوفيقي وعدم اتخاذ قرارات من شأنها إدانة العراق وإصدار عقوبات عليها، وكان هدفه من وراء ذلك هو الحيلولة دون إخراج العراق – التي تشكل العمق الإستراتيجي للأمة العربية في مواجهة إسرائيل– من الجامعة العربية، وعزلها عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصف العربي، بشكل سيؤدي إلى احداث خلل خطير في ميزان القوة العربي. كما شدد في مساعيه على ضرورة تجنب استدعاء أية قوات أجنبية الى المنطقة العربية لأنها ستعمل على تصعيد الموقف نحو الحرب، وهذا ما سيؤدي إلى إخراج المشكلة من بين يدي العرب، ويجعلهم لايمتلكون أي قرار بها (الشناق، 2000 : 462-463).

وحيث أن المنطلق الأول قد تحقق من خلال استمرار الأردن بالإعتراف بحكومة ودولة الكويت، فإن المنطلق الثاني لم يستطع الأردن تحقيقه، فعلى الرغم من زيارات الملك حسين المتكررة إلى العراق وإلى الولايات المتحدة وبريطانيا طيلة فترة الأزمة إلا أن جميع جهوده باءت بالفشل بسبب تشبث أطراف الزاع بمواقفهم المتشددة وهذا ما أوضحه الأردن لاحقاً بعد إندلاع الحرب في 17 كانون الثاني 1991 عندما أكد أن مساعي الأردن لمعالجة أسباب الأزمة واجهت الفشل من أطراف عديدة، كانت مصممة على خيار الحرب منذ البداية (محافظة، 2001: 262).

رابعاً: الآثار الإقتصادية لحرب الخليج الثانية على الأردن:

منذ إجتياح العراق للكويت في 2 آب 1990، والأردن يمر بظروف سياسية وإجتماعية واقتصادية صعبة للغاية في جميع المجالات وخاصة التجارية من صناعة واستيراد وتصدير، اضافة إلى ذلك، توقف المساعدات العربية من قبل الكويت والسعودية ودول الخليج الأخرى، حتى جاء قرار الأمم المتحدة رقم 661 عام 1990 ليوقف تماماً حركة التجارة والتصدير الأردنية إلى العراق. وقد توقفت بحدود 3000 شاحنة نقل كبيرة ومتوسطة و 1200 شاحنة مبردة، وهذه كانت تحقق دخلاً مقداره 435 مليون دولار عام 1990، كما هناك حوالي 300 شاحنة نقل أخرى يملكها الأردنيون وتحمل لوحات ترخيص صادرة من دول عربية مجاورة قد توقفت هي الأخرى (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي الأردني، 1990: 84-85).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب المباشرة لوقف حركة الشحن هذه، عدم وصول أية بضائع إلى ميناء العقبة، وقد منعت السعودية الشاحنات الأردنية من دخول أراضيها أو عبورها لنقل البضائع إلى دول خليجية نتيجة لموقف الأردن من أزمة الخليج. والذي اعتبرته السعودية ودول الخليج من دول الضد (الشايجي، 1997).

كذلك النقل الجوي لقد تأثرت الملاحة الجوية بسبب ارتفاع تكاليف التأمين وانخفاض عدد المسافرين المارين عبر الأردن والغاء جميع الرحلات المتجهة للعراق والكويت ودول الخليج العربي إضافة إلى ارتفاع اثمان الوقود. وقد بلغت مجمل خسائر قطاع النقل فقد لمدة عام كامل حوالي 974.1 مليون دولار، أما من حيث التجارة الخارجية، فقد قدرت خسائر الأردن من صادراته السلعية بحوالي 229 مليون دولار، وتأتي هذه الخسائر جراء فقدان سوقي العراق والكويت اللذان يستوعبان حوالي 26% من إجمالي الصادرات الأردنية. حيث كانت العراق وحدها، والتي تمثل سوق التصدير الرئيسي للمملكة تستوعب ما نسبته 20% من الصادرات الإجمالية، هذا بالإضافة إلى تقدير انخفاض الصادرات إلى الدول الأخرى بحوالي 40% نتيجة الاغلاق الجزئي لأسواق دول الخليج أمام الصادرات الأردنية (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي، 1990 :86).

أما في مجال الواردات، فقد وصلت فاتورة المحروقات ما بين الفترة 1990/8/1-1990/12/13، بما قيمته 564 مليون دولار أمريكي وذلك عندما اغلقت السعودية خط أنابيبها حارمة الأردن من حوالي 15% من النفط الذي كانت تستورده، ولذلك اعتمد الأردن على النفط السوري المكرر والنفط اليمني الخام لتغطية احتياجاته مما كلف الخزينة الكثير من العملات الصعبة (الكفارنة، 2009 :202).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يذكر، أن العراق كان يزود الأردن بحوالي 80% من مستلزماته النفطية (جريدة القدس، 1991)، أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد واجه الأمر مشاكل عديدة بعد حرب الخليج فقد بلغت خسائر شركة البوتاس العربية المباشرة ولمدة سنة كاملة حسب التقديرات ما قيمته 155.5 مليون دولار أمريكي، كذلك بلغت خسائر شركة الفوسفات والمعادن الأردنية المباشرة ولمدة سنة كاملة حسب التقديرات ما قيمته 191 مليون دولار أمريكي، وبلغت خسائر مصفاة البترول الأردنية 34.35 مليون دولار أمريكي، وبلغت الخسائر في قطاع الصناعات الأخرى لمدة سنة كاملة ما قيمته 450 مليون دولار أمريكي (جريدة الحياة اللبنانية، 1991).

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فقد بلغت خسائره لمدة سنة فقط حسب التقديرات الأولية حوالي 580 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب ارتفاع التأمين على الطائرات وأثمان تذاكر السفر وأثمان الوقود، وقلة المسافرين العائدين من الأردن إلى دول أخرى في المنطقة بسبب الحرب، أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فقد تضرر من جراء توقف الصادرات الزراعية إلى دول الخليج، وقد بلغت التقديرات لمدة سنة فقط ما قيمته 233.1 مليون دولار (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي الأردني، 1990: 78).

أما بالنسبة لعودة الأردنيين (من أصل فلسطيني)، والذي بلغ حوالي نصف مليون، فقد تزايدت معدلات الفقر بسبب البطالة الناجمة عن عودتهم في الوقت الذي يعاني فيه الأردن من أزمة اقتصادية متفاقمة وارتفاع ضغط الدين الخارجي. ومن خلال استعراض هذه الأوضاع التي واجهها الأردن إبان أزمة الخليج، فقد كان أكثر الأقطار العربية تضرراً، حيث وصل إقتصاده حد الإختناق، وتتفق الدراسة مع وجهة النظر القائلة " إن الآثار السلبية الكثيرة لأزمة الخليج لم تبدأ بعد بل ستبدأ منذ الان وتمتد لسنوات قادمة، فالخسائر سوف تقع في المستقبل لتوقف وإنخفاض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الأجنبية والعربية، والضغط على الأردن لتسديد ديونه الخارجية واحتمال تدفق أعداد اخرى ممن بقي من المغتربين الأردنيين (الفانك، 1990 :4-6).

لقد تاثر الاقتصاد الأردني تأثيراً بالغاً نتيجة لحرب الخليج، وقد قدرت الخسائر الأردنية كما تم تقديرها من قبل الأمم المتحدة بالاتفاق والتعاون مع الجهات الأردنية المختصة بحوالي (1.3) مليون دولار لعام 1990، بافتراض استمرار استيراد حاجات الأردن النفطية من العراق، حيث حصل الأردن في عام 1990 على 95% من احتياجاته من البترول العراقي الخام أما في حالة لجوء الأردن لمصادر أخرى لاستيراد مستلزماته النفطية، فإن تقديرات تلك الخسائر ترتفع إلى حدود 1.05 مليار دولار منها حوالي (1.0) مليار دولار خسارة مباشرة ناتجة عن طريق تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي، 1990 :84).

وبالفعل، قدرت الأمم المتحدة أن خسائر الأردن وصلت 2.5 مليار دولار لعام 1991، وقدر البنك المركزي الأردني خسائره غير المباشرة، نتيجة لأزمة الخليج بحوالي 568 مليون دولار. بسبب توقف المساعدات الرسمية من الدول العربية لدعم الموازنة العامة، إضافة إلى الخسائر الناجمة عن توقف السحب على القروض والمؤسسات التمويلية العربية التي تتخذ من الكويت مقراً لها(الكفارنة، 2009 :204).

وبهذا، يكون الأردن قد سدد ثمن فاتورة حرب الخليج التي لم يكن بها طرفاً، وإنما بذل كل الجهود من أجل وضع حد للأزمة سلمياً دون تدخل القوى الخارجية، لكن المتحالفين ضد العراق كانوا يريدون من الأردن المساندة المطلقة وكانوا يعتبرون جهوده السلمية محاولة لإنقاذ الرئيس العراقي صدام حسين (البكوش، د. ت :150- 152).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن اعتماد الأردن على العراق له ما يبرره، بالإضافة إلى الفائدة الاقتصادية من المعاملة التفضيلية للعراق في بيع نفطه للأردن، أيضاً كان العراق للأردن رصيداً استراتيجياً بما يملك من قدرات مادية وعسكرية في موازاة الإمكانات الاسرائيلية، بسبب مخططات اليمين الإسرائيلي بتفريغ الأرض الفلسطينية وطرد الفلسطينيين إلى الأردن، وخصوصاً بعد تكثيف موجة الهجرة اليهودية الآتية من روسيا والدول الشرقية، وأطروحاته بأن يكون حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن (الكفارنة، 2009 :204).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، في 28 شباط 1991 دعا الملك حسين إلى تجاوز آثار حرب الخليج، وحول علاقة بلاده مع العراق في تلك المرحلة، أشار الملك إلى أن الأردن سوف يقف إلى جانب العراق في إعادة بناء ما دمرته الحرب (صحيفة الرأي(عمان) في 1991/2/28).

تأتي الأردن من حيث الاضرار بالمرتبة الثانية بعد كل من الكويت والعراق فقد فُسّر رفض الأردن الإنضمام للتحالف الدولي وكذلك سعى الأردن لعدم تدويل الأزمة على أنه إنحياز للعراق وقد جعل هذا الموقف كلاً من السعودية ودول الخليج مجتمعة إضافة إلى الولايات المتحدة إلى معاقبة الأردن إقتصادياً، حيث توقفت المساعدات الإقتصادية العربية المقدمة للأردن والبالغ قيمتها خمسمائة مليون دولار وفرضت السعودية حظراً تجارياً على الأردن فأغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية ومنعت الشاحنات الأردنية من الوصول إلى أقطار الخليج الأخرى ومنعت كذلك تحميل البضائع الأردنية التي ألقت بها البواخر الأجنبية في ميناء جدة وأغلقت مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية (الموسى، 1996: 185).

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرر مجلس الأمن فرض الحصار على العراق والإمتناع عن التصدير إليه أو الإستيراد منه فتوقف الأردن عن استيراد النفط العراقي، حيث كان قبل الأزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستورد (80–90%) من احتياجاته النفطية من العراق ويستورد الباقي من السعودية ولكن الأردن فوجئ بإنقطاع الضخ من السعودية، ومن هنا بدأ الأردن يواجه أزمة خطيرة ورفع شكواه إلى مجلس الأمن الذي سمح له باستيراد النفط العراقي. وهكذا مضى الأردن بنقل النفط العراقي بالصهاريج لكن الطائرات الأمريكية قصفت الصهاريج مما اضطر الأردن لوقف جلب النفط من العراق وأخذ الأردن بوضع سياسات تخفيف الإستهلاك النفطي ثم لجأ الأردن إلى استيراد النفط من سوريا واليمن وابتاع لذلك ناقلتين للنفط. ومما زاد الوضع سوءاً أن سعر برميل النفط قد ارتفع من أربعة عشر دولاراً قبل الغزو إلى واحدٍ وأربعين دولاراً بعد الغزو (الموسى، 1996: 187-188).

لقد عانى الاقتصاد الأردني من إنكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت حيث وصلت نسبة البطالة إلى (33%) من أجمالي قوة العمل الأردنية ووصلت نسبة التضخم إلى أكثر من (35%) مما دفع الحكومة الأردنية إلى وضع عدد من الإجراءات التقشفية تمثلت في خفض قيمة الدينار (40%) ورفع أسعار المواد الأولية بنسبة زادت عن (30%) والسعي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وأدت الخسائر التي وصلت في النصف الأول من عام (1991) إلى أربعة مليارات دولار إلى إصابة الإقتصاد الأردني بإنتكاسة حادة أجهضت الجهود المبذولة لإنعاشه خاصة مع تدفق أعداد كبيرة من الوافدين مما أدى إلى توقف حوالاتهم وما ترتب على الأردن من القيام بواجبه الإنساني من تكاليف باهظة بلغت أربعين مليون دولار في شهرين(الموسى، 1996: 186) إضافة إلى ما ترتب على الأردن من استيعاب (300) ألف مواطن من الأردنيين والفلسطينين العاملين في الخليج مع ما أدّى اليه ذلك من أزمة في المرافق العامه في التعليم والصحة (الحمد، 1996 :252).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية إقليمية، عربية ودولية. فقد تمثلت العوامل الإقليمية العربية بالخلاف بين الدولتين على المناطق الحدودية بعد أن طلب العراق من الكويت التنازل عن جزيرة وربة وبوبيان في شط العرب من أجل توسيع حدوده في الخليج، وإعادة حقل الرميلة النفطي الواقع في المنطقة الحدودية بين البلدين الذي استولت عليه الكويت أثناء انشغال العراق بالحرب مع إيران مما شكل خسارة للعراق مقدارها (2.5) مليار دولار. كما حدث الخلاف بين الدولتين على عملية استخراج النفط حيث اعتبرت العراق أن دولة الكويت تتآمر عليها في الجانب الاقتصادي من خلال تجاوز حصتها المقررة في استخراج النفط بقصد تخفيض سعره عالمياً، هذه السياسة التي كان من شأنها خدمة الدول الصناعية الأوروبية المستوردة وإلحاق الضرر بالدول المصدرة وبالأخص العراق.

- **أثر حرب الخليج الثانية عالمياً:**

تمثلت العوامل الدولية، فقد تمثلت برغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في ظل التحولات العالمية والإقليمية التي كانت قائمة، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال خطره سعت الولايات المتحدة إلى إحكام السيطرة التامة على كافه الدول العربية النفطية من أجل فرض السيطرة على اقتصاد أوروبا الغربية واليابان والصين، كان النفط العربي هو وسيلة التي رأت أمريكا من خلاله إمكانية تطبيق سياستها. لهذا أخذت بحشد قواتها في الخليج، ووضعتها تحت أهبة الإستعداد منذ فترة سابقة لدخول القوات العراقية الأراضي الكويتية. ونتيجة لرفض الكويت مطالب العراق سالفة الذكر، وبشكل خاص في مجال تخفيض حصتها من استخراج النفط، اعتبرت القيادة العراقية أن الرفض الكويتي يعتبر تحدياً لسياتها وانحيازاً إلى الجانب الأمريكي الذي يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي وتحطيم قوتها العسكرية وإنهاء درها الإقليمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة العربية لذلك دفع العراق بقواته العسكرية إلى الكويت وتم احتلالها في 1990/8/2 وإدماجها في إطار الدولة العراقية (تليلان، 2006 : 75-150).

- **الآثار الإقليمية لحرب الخليج الثانية:**

لقد أدت هذه الأزمة إلى إحداث انقسامات خطيرة في النظام الإقليمي العربي، تجسد ذلك بشكل واضح في مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في 1990/8/10، حيث أن (12) دولة من الـ(20) دولة المجتمعة، دعت إلى شجب الغزو العراقي واستدعاء القوات الأمريكية والأجنبية لحل الأزمة، في حين رفضت كل من العراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية القرار، والتزمت كل من الجزائر واليمن الحياد، أما الأردن والسودان وموريتانيا فقد تحفظت على بعض نقاط القرار، وبالأخص استدعاء القوات الأجنبية الى الأرض العربية، وكان لهذا الإنقسام انعكاسات سلبية على فعالية الدبلوماسية العربية في احتواء الأزمة العربية، كما تنعكس أيضاً بشكل سلبي على أداء الجامعة العربية الذي لم يرق إلى حجم الأزمة. وأتسم الموقف الأردني من البداية في مواجهة الأزمة بالعقلانية والواقعية والإحساس بالمسؤولية التي تدعو إلى تحقيق المصلحة العربية من خلال وحدة النظام العربي كركيزة أساسية في مواجهة التحديات القائمة أمام الأمة العربية مجتمعة وفي مقدمتها إسرائيل التي كانت تلوح خلال هذه المرحلة بفكرة البلد البديل في الأردن وإنهاء الوجود العربي من فلسطين نهائياً (البزاز، 1992: 30-37).

وحتى يتمكن الأردن القيام بدور الوساطة الفعالية واحتواء الأزمة تجنب منذ البداية الإنحياز لأي طرف من أطراف الصراع، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى اشتعالها بالطرق السلمية وفي إطار عربي عربي، وقد أكد الملك حسين على ذلك بقوله: "أننا مهتمون في الأردن بإيجاد حل لنزاع العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي بإعتباره قضية عربية، ونأمل بأن نتمكن من معالجتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنفسنا وبالطرق الملائمة وأن أية محاولة خارجية للتدخل في النزاع ستعمل على تعقيد الأمور بدلاً من المساعدة". وجل هذا الموقف الأردني إنطلاقاً من مبادئه القومية الوحدوية التي تفرض عليه بإستمرار إحلال حالى الأمن والإستقرار والتضامن العربي، وتفعيل مسارات العمل العربي المشترك في مواجهة الأزمات وإدامة العلاقات الودية بيم كافة الدول العربية (الكتاب الأبيض، 1991).

وبعد استفحال الأزمة وإصرار الدول العربية على تدخل الدول الأجنبية، ركزت السياسة الأردنية على ضرورة اعتماد الوسائل السلمية لحل الأزمة، وتحاشي القرارات التي تؤدي إلى مواجهات عسكرية سيكون الخاسر الوحيد فيها الجانب العربين لأنها ستؤدي إلى استنزاف طاقاته العسكرية والإقتصادية. لذلك ركز الملك حسين جهوده خلال هذه المرحلة على تفعيل المبادرات السلمية التي صدرت عن عدد من الدول الكبرى، مثل المبادرة الفرنسية، والسوفيتية، كما طرح الأردن من جانبه مبادرة سلمية لتسوية الأزمة تقتضي بإنسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت، مقابل إنسحاب القوات الغربية، وإرسال قوات عربية تحل مكانها وإجراء مفاوضات ثنائية بين الجانبين العراقي والكويتي يتوصل من خلالها الطرفان الى حل المشكلة. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها الأردن قيادة الملك الراحل الحسين بن طلال لحل الأزمة سلمياً، وفي إطار الجامعة العربية والمحافظة على وحدة الصف العربي مع الحفاظ على أمن ووحدة العراق وقوته كونه يشكل سنداً وداعماً، وعمقاً استراتيجياً للأمة العربية، إلا أن موقف العديد من الدول العربية المؤيدة لقدوم القوى الأجنبية وتوجيه ضربة عسكرية للعراق، أحال دون نجاح السياسة الأردنية في مسعاها لحل الأزمة وجاءت الضربة العسكرية للعراق في 1991/1/17 مدمرة لمقدراته العسكرية والاقتصادية والبشرية والعلمية، التي كانت مقدرات للأمة العربية كلها. وأجبر العراق على الإنسحاب من الكويت، وهو يحمل أعباء هزيمة انعكست بشكل سلبي على كافة الدول العربية بشكل عام وعلى الأردن بشكل خاص (جريدة الرأي الأردنية، 1990)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنطلق الموقف الأردني من أزمة الخليج من مبدأين :

الأول: هو القناعة المطلقة بعدم وجوب إحتلال أراضي الغير بالقوة، ومن هنا كانت الدعوة الأردنية للعراق من أجل الإنسحاب من الكويت كأساس للتحرك الأردني، وقد تأكد ذلك من خلال التصريحات الأردنية التي أعلن فيها الملك حسين أن الأردن لا يعترف بضم الكويت إلى العراق، وقال أنه ما زال يعترف بالنظام الأميري والحكومة الشرعية التي كانت قائمة قبل الغزو (فخر الدين،1995 :53). وفي خطاب الملك حسين الذي جاء فيه "إن الأردن ملتزم بمبدأ عدم جواز إحتلال الأرض بالقوة وهي قاعدة ينطلق منها بجميع القضايا المماثلة ومبدأ تمسَّكْنا فيه طوال حياتنا السياسية بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي (المحاميد،2002 :251).

الثاني: الإيمان المطلق بضرورة إحتواء الأزمة وحصرها داخل الأسرة العربية وعدم السماح لها بالخروج عن الإطار العربي، حيث قال الملك: "إننا مهتمّون في الأردن بإيجاد حل للنزاع العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي ونأمل في معالجته بأنفسنا وبالطريقة الملائمة وأنّ أي محاولات خارجية للتدخل في النزاع ستعمل على تعقيد الأمور بدلاً من حلها"(العرموطي، 1992 : 132).

لقد كان الأردن إبان الغزو العراقي للكويت في وضع دقيق للغاية، فمن ناحية فإن إنحياز الأردن إلى جانب العراق يعرضه إلى توقف الدعم الخليجي البالغ خمسمائة مليون دولار إضافة إلى تهديد مصالح ثلاثمائة ألف أردني يعملون في دول الخليج. وفي الوقت ذاته فإن إنحيازه للكويت يعرض إقتصاده لمخاطر شديدة وذلك نتيجة للتداخل الكبير بين الإقتصاد الأردني والإقتصاد العراقي، كما أن موقع الأردن بين العراق وإسرائيل وإدراكه لأثر التغيرات في البيئة الدولية وفي ميزان القوى العربي الإسرائيلي قد دفعه للعمل على حل مشكلة إحتلال الكويت عربياً والحفاظ على العراق كعمق إستراتيجي للعرب، وقد تنبهت القيادة الأردنية باكراً إلى خطورة خروج الأزمة عن الإطار العربي وأشارت إلى أن النتائج السلبية لهذا التدخل لن تقتصر على النتائج المباشرة للدمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي ستلحقه هذه الحرب التي تتجمع فيها أعظم القوى العسكرية العالمية ضد بلد عربي وعلى أرض عربية، بل ستتخطاها إلى النتائج البعيدة التي تتمثل في فقدان السيطرة على أهم مواردنا الطبيعية وهو النفط، وإلى ما ستحمله مغبات التدخل الاجنبي في هذه الأزمة من إنقسام في الصف العربي وإرساء لقواعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية (الموسى، 1996 :189).

لقد كان موقف الملك حسين يدل على بُعد نظر وعلى تمرّس سياسي يظهر من خلال قدرته على إستشفاف خطورة التدخل الأجنبي والنتائج السلبية للحرب على العراق في الوقت الذي غفل فيه الكثيرون عن توقّع مثل هذه النتائج. ولم يكتفي الملك بالتنبيه والتحذير بل كثّف جهوده من أجل حل الأزمة قبل تفاقمها. وفي أثناء تصاعد الازمة وقبل الغزو بثلاثة أيام ذهب الملك حسين إلى العراق والكويت وناشد الملك كلاً من الرئيس صدام حسين والأمير جابر الأحمد الصباح بأن يسويا الخلاف ودياً. وفور سماعه نبأ الغزو سافر الملك حسين إلى مصر للقاء الرئيس مبارك من أجل التوسط لحل الأزمة، كما عمل على الإتصال بالرئيس بوش لإقناعه بإعطاء الفرصة لحل الأزمة سلمياً. ثم ذهب الملك حسين إلى بغداد للحصول على التزام من صدام حسين من أجل الإنسحاب وكاد ينجح في ذلك لولا إدانة وزراء الخارجية العرب للغزو. ثم قام الملك بزيارات لكل من ليبيا والسودان والجزائر والمغرب واليمن وتونس وعواصم الدول الغربية حيث زار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا وذلك لبحث السبل الكفيلة لإيجاد حل سلمي للأزمة (الموسى، 1996 :177). وبذلك يكون مجموع الدول التي زارها حوالي خمس وعشرين دولة هادفاً إلى منع تفاقم الأزمة شارحاً وجهة نظر الأردن لأبعاد الأزمة وملابساتها (نهار، 1993 :91).

إن المبادئ التي طرحها الأردن لحل الأزمة في الإطار العربي لم تكن غريبة عن الممارسات الأردنية في نزاعات سابقة، إذْ كان الموقف الأردني يؤكد بإستمرار أنه لا يمكن لخطأين ان يولّدا صواباً وأن خطأ العراق يجب ألا يتضاعف بخطأ أكبر. وقد كان الموقف المبدأي للأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أزمة الخليج سبباً في تعرض الأردن للعديد من الضغوط والإنتقادات التي وصلت إلى حد إعتبار الأردن شريكاً في الذنب، فالولايات المتحدة وفي سعيها الحثيث للحصول على مظلّة عربية شاملة في بناء تحالفها، ونظراً للعلاقة المتميزة التي جمعت الأردن بالعراق، وكذلك الموقع الإستراتيجي للأردن بوصفه واقعاً بين العراق وإسرائيل، لذلك كان للمظلة الأردنية أهمية كبرى، ومن هنا كان الضغط الكبير الذي طُبّق على الأردن سواء من جانب دول الخليج أو من جانب الدول الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة. وعندما بدأت سماء العراق تُمطر بقنابل دول التحالف ودمّرت المنشآت والجسور في كافة مدن العراق شجب الملك حسين عمليات دول التحالف وضاعف نداءاته لوقف القتال، كما سخّر الأردن وسائل إعلامه ودبلوماسيته من أجل كشف حجم وخطورة المؤامرة وما يحدث من تدمير وخراب أمام الرأي العام محذراً من مغبة الإستمرار في هذا النهج (العتيبي، 1994 :47).

أمّا على صعيد الموقف الشعبي فقد فجّرت أزمة الخليج العواطف الجياشة ليس في الأردن فحسب بل في كافة أنحاء الوطن العربي، ولم يخرج الموقف الشعبي الأردني عن هذا الإطار العام. لقد كانت العلاقة الوثيقة التي جمعت الأردن والعراق طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية سبباً إضافياً في التعاطف الشعبي الأردني. وقد عبّر الموقف الشعبي عن نفسه بإندفاع وحرية سواء كان عن طريق البرلمان أو الصحافة أو المظاهرات أو حملات المساعدات الإنسانية لشعب العراق، وقد جنّب هذا النشاط البلاد من أي تفجّر كان يمكن أن يحدث نتيجة الضغوط المتزايدة. وجاء الموقف الأردني من الأزمة منسجماً مع الموقف الشعبي وعبّرت القيادة السياسية في الأردن عن النبض الشعبي القومي في الأردن كما في غيره من البلدان العربية فبقي الوضع الداخلي الأردني متماسكاً وشعر المواطنون أنهم شركاء في المسؤولية والقرار فاطمأن الأردنيون إلى هذه الظاهرة وإلى المصداقية التي إكتسبتها قيادتهم على ساحة الوطن الشعبية، كما تولّد شعور بالإلتحام مع هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيادة وبالإعتزاز بموقفهم وإن كانوا قد دفعو ثمناً غالياً. وبعد توقف العمليات العسكرية، فقد جدد الأردن مساعيه لمعالجة آثار الحرب وقد عمل في الاتجاهات التالية(العتيبي، 1994 :46-47):

- محاولة ايجاد حل مشرّف وعادل لإخراج العراق من محنته.
- محاولة رأب الصدع الذي حدث في الصف العربي وفتح صفحة جديدة من التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين الدول العربية.
- محاولة إعادة بناء الثقة مع الدول التي انتقدت الموقف الأردني خلال الأزمة.
- الدعوة للإستفادة من الحماس الدولي الذي نجم عن هذه الأزمة لحل قضايا الصراع في المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

- **آثار حرب الخليج على العلاقات الأردنية - العراقية**

تأتي الأردن من حيث الأضرار بالمرتبة الثانية بعد كل من الكويت والعراق من حيث فُسّر رفض الأردن الإنضمام للتحالف الدولي وكذلك سعى الأردن لعدم تدويل الأزمة على أنه إنحياز للعراق وقد جعل هذا الموقف كلاً من السعودية ودول الخليج مجتمعة إضافة إلى الولايات المتحدة إلى معاقبة الأردن إقتصادياً، حيث توقفت المساعدات الإقتصادية العربية المقدمة للأردن والبالغ قيمتها خمسمائة مليون دولار وفرضت السعودية حظراً تجارياً على الأردن فأغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية ومنعت الشاحنات الأردنية من الوصول إلى أقطار الخليج الأخرى ومنعت كذلك تحميل البضائع الأردنية التي ألقت بها البواخر الأجنبية في ميناء جدة وأغلقت مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية (الموسى، 1996 :185).

وتأثرت معظم القطاعات الإقتصادية الاخرى للأردن كالصناعة والنقل والسياحة من جراء هذا الحظر (المحاميد، 2002 : 254).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما فرضت دول التحالف طوق الحصار على الأردن فأخذت سفنه منذ آب 1990 تراقب ميناء العقبة وتعترض السفن المتجهة إليه وخلال عام واحد تم إيقاف أو إعاقة أو تحويل إتجاه حوالي أربعمائة وواحد سفينة، وإزداد الحصار شدة عندما أوقفت كافة شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى الأردن، ورفعت شركات التأمين رسومها عدة أضعاف فتحوّل جزء كبير من الإستيراد الأردني عن طريق سوريا (الموسى، 1996 :185).

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرر مجلس الأمن فرض الحصار على العراق والإمتناع عن التصدير إليه أو الإستيراد منه فتوقف الأردن عن إستيراد النفط العراقي، حيث كان قبل الأزمة يستورد (80–90%) من إحتياجاته النفطية من العراق ويستورد الباقي من السعودية ولكن الأردن فوجئ بإنقطاع الضخ من السعودية، ومن هنا بدأ الأردن يواجه أزمة خطيرة ورفع شكواه إلى مجلس الأمن الذي سمح له بإستيراد النفط العراقي. وهكذا مضى الأردن بنقل النفط العراقي بالصهاريج لكن الطائرات الأمريكية قصفت الصهاريج مما إضطر الأردن لوقف جلب النفط من العراق وأخذ الأردن بوضع سياسات تخفيف الإستهلاك النفطي ثم لجأ الأردن إلى إستيراد النفط من سوريا واليمن وإبتاع لذلك ناقلتين للنفط. ومما زاد الوضع سوءاً أن سعر برميل النفط قد إرتفع من أربعة عشر دولاراً قبل الغزو إلى واحدٍ وأربعين دولاراً بعد الغزو. وإستمر الأردن يعاني من هذا الوضع حتى حصل في أيار عام 1991 على قرار من مجلس الأمن يتيح له إستيراد النفط العراقي(المحاميد،2002 :253).

من جهة أخرى جمدت الولايات المتحدة بعض مساعداتها للأردن المتعلقة بتزويد الأردن بالحبوب كما تم تعليق المساعدات العسكرية للأردن إلا ان مجلس النواب الأمريكي أذن للرئيس بوش بدفع إعتمادات السنة التالية والتي تبلغ سبعة وعشرون مليون دولار إذا تعهد الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وتوقف عن كل تعاون مع العراق. وفي عام 1992 قرر الكونغرس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي وقف مساعدات أمريكية للأردن كانت تبلغ خمسين مليون دولار في تلك السنة. وقد عانى الإقتصاد الأردني من إنكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الإحتلال العراقي للكويت حيث وصلت نسبة البطالة إلى (33%) من إجمالي قوة العمل الأردنية ووصلت نسبة التضخم إلى أكثر من (35%) مما دفع الحكومة الأردنية إلى وضع عدد من الإجراءات التقشفية تمثلت في خفض قيمة الدينار (40%) ورفع أسعار المواد الأولية بنسبة زادت عن (30%) والسعي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وأدت الخسائر التي وصلت في النصف الأول من عام (1991) إلى أربعة مليارات دولار إلى إصابة الإقتصاد الأردني بإنتكاسة حادة أجهضت الجهود المبذولة لإنعاشه خاصة مع تدفق أعداد كبيرة من الوافدين، مما أدى إلى توقف حوالاتهم وما ترتب على الأردن من القيام بواجبه الإنساني من تكاليف باهظة بلغت أربعين مليون دولار في شهرين. إضافة إلى ما ترتب على الأردن من إستيعاب (300) ألف مواطن من الأردنيين والفلسطينين العاملين في الخليج مع ما أدّى إليه ذلك من أزمة في المرافق العامه في التعليم والصحة (الحمد، 1996: 25).

قدّرت خسائر الأردن الإقتصادية نتيجة أزمة الخليج أحد عشر ألفا وتسعة وثمانون مليون ديناراً أردنياً عام 1990 وألفان ومائتان وأربعة وستون مليون ديناراً أردنياً عام 1991. لقد فقد الأردن جرّاء تلك الأزمة وموقفه منها الداعم الإقليمي العربي (الدول الخليجية والعراق)، وفقد أيضاً الداعم الرئيسي الخارجي (الولايات المتحدة) في وقت كان فيه الأردن بأمس الحاجة لهما، فمن ناحية كان يعيش أزمة إقتصادية خانقة ظهرت بوادرها أواخر الثمانينات من القرن الماضي وتعطل تنفيذ برنامج التصحيح الإقتصادي الأول الذي شرع في تطبيقه للخروج من أزمته الإقتصادية أوائل عام (1989) بالتعاون مع الدول الغربية الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وبالتالي في سبيل الخروج من هذه الضغوط والتخلص من آثارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يجد الأردن سبيلاً سوى الإنخراط في مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية نشطة حيث إنطلقت عمليات التفاوض بعد إنتهاء الأزمة عام (1991) من خلال مؤتمر مدريد للسلام، حيث أن العامل الإقتصادي كان من أهم العوامل التي دفعت الأردن إلى الإنخراط بتلك العملية.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الاردنية – العراقية بعد عام 1991

في آب 1995 لجأ وزير الدفاع العراقي "حسين كامل" صهر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى الأردن. وفي خطوة عدها بعضهم من مؤشرات تخلّي الأردن عن سياسته المندفعة تجاه العراق، منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل وسمح له بعقد مؤتمرات صحفية عدة في قصره الملكي. وقد رحبت الإدارة الأمريكية آنذاك بالخطوة الأردنية حيث أعرب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton(1993–2000) عن إعجابه بالملك حسين وشجاعته بمنح حسين كامل حق اللجوء السياسي. وأكد الرئيس الأمريكي في الوقت ذاته عن استعداد واشنطن لحماية الأردن إذا ما تعرض أمنه لأي خطر(صحيفة الدستور،(عمان) في 1998/8/11).

ولم تندرج انتقادات الأردن لنظام الحكم في العراق واستقباله لحسين كامل ضمن سياسة التخلي التام عن العراق، فقد حاول الأردن بعد منتصف السبعينيات من القرن المنصرم اعادة التوازن في علاقاته مع العراق، فعلى سبيل المثال لم يتردد الأردن في ابداء انزعاجه من تصريح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك وليم بيري William Perry في نيسان/ابريل1996، عندما قال: " إن الأردن يتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التخلص من النظام العراقي"(محافظة، 2001: 339).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما شهدت تلك الحقبة تحركات اردنية لحل أزمات العراق مع الولايات المتحدة والمتعلقة بعمليات التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل. فخلال شهري نيسان وتشرين الثاني من عام 1997، التقى الملك حسين الرئيس الأمريكي كلينتون، وخلال اللقاء سعى الملك حسين إلى محاولة اقناع الرئيس الأمريكي، بجدوى تخفيف العقوبات الدولية على العراق لما تركته من آثار سلبية على الأردن (صحيفة الدستور،1997/4/1).

وعلى أثر تعرض العراق لضربات صاروخية عدة من قبل الولايات المتحدة في كانون الأول 1998 في إطار العمليات التي سميت آنذاك بعمليات (ثعلب الصحراء)، دعا الملك حسين إلى حوار عراقي – امريكي لحل المشاكل بينهما، وأكد أن أي تغيير لنظام الحكم في العراق انما هو امر يقرره الشعب العراقي وحده (محافظة، 2001 :341).

وفي 7 شباط 1999، توفي الملك حسين ونودي بابنه عبد الله الثاني ملكاً على البلاد، وكان تولي الملك العرش الأردني يعني، من جملة ما يعنيه، وراثته لكثير من القضايا والأزمات الإقليمية ومنها الأزمة العراقية، التي حاول فيها الملك عبد الله الثاني طيلة فترة وصلت إلى عام 2003. وهي السنة التي بلغت فيها الأزمة العراقية مرحلة الصدام المسلح، اتباع سياسة توازن ما بين مواقفه الاقليمية والدولية، وهي السياسة التي اتبعها والده سابقاً، والتي اعتمدت أساساً على التوفيق بين مصالح الأردن تجاه حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة وبين مصالحه مع جاره الشرقي العراق.

تعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، أو ما اصطلح على تسميتها بحرب الخليج الثالثة، نقطة تحول في السياسة الاردنية تجاه العراق في تلك الفترة. فقد بدأ الخطاب السياسي الاردني أكثر إبتعاداً عن المجاملات المعتادة وحذّية تجاه العراق في خطوة فسرها المراقبون، على أنها استباق اردني لما ستؤول إليه نتائج الحرب، والاستعداد لمرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العراق، والحصول على ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تلك الحرب. فبعد اسابيع من قيام الحرب على العراق في 19 آذار 2003، عقدت الحكومة الاردنية برئاسة رئيس وزرائها علي أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان من العام ذاته حضره عدد من رؤساء تحرير الصحف الأردنية وكتابها وعدد من الاعلاميين، أكد أبو الراغب أن الحرب جاءت بسبب السياسات الخاطئة التي كان العراق يتبعها، على اعتبار أن الحرب العراقية هي من تبعات الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، واستمرار الحكومة العراقية في تحديها للولايات المتحدة ورفضها التعاون مع المجتمع الدولي، واتباعها سياسة الغموض فيما يتعلق باسلحة الدمار الشامل (ذنون، 2006: 206).

وأضاف ابو الراغب قائلاً: "إن الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي"، موضحاً أن الأزمة ليست بجديدة بل هي مستمرة منذ أكثر من عام ونصف العام، وقد بذل الأردن كل جهد للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال المحادثات (الإتصالات) مع المسؤولين العراقيين وابلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق من جراء الفجوة بينه وبين هيئة الأمم المتحدة، واظهار المواقف المتشددة تجاهها. وهذا ما أكده أيضاً الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة أجرتها معه شبكة الأخبار الأمريكية سي أن أن CNN في 28 نيسان 2003، حيث أوضح العاهل الأردني، أنه التقى عدداً من المسؤولين العراقيين، من بينهم نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان، ووزير الخارجية ناجي صبري، وقد حرص الملك خلال مقابلاته تلك أن يكون واضحاً وصريحاً فيما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع منظمة الأمم المتحدة، إلا أن الملك عبد الله شعر من خلال تلك المقابلات أن المسؤولين في العراق لم يكن لديهم رؤية واضحة للتعامل مع منظمة الأمم المتحدة لتجاوز الأزمة (وزارة الخارجية الأردنية، 2003).

في الحقيقة لقد جاءت المواقف الأردنية المتشددة تجاه العراق في تلك الفترة متزامنة مع تقارير نشرت آنذاك في صحف عالمية عدة ومنها صحيفة الأويزوفر اللندنية، تؤكد وجود دور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اردني غير مباشر في الحرب على العراق، وتستند في ذلك إلى الاتصالات الأردنية الأمريكية التي جرت في خضم الحرب والتي اسفرت عن وصول ألفي جندي أمريكي إلى الأراضي الأردنية، وقيامهم بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية. وقد وافقت الحكومة الأردنية على إنزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطي التي تبعد أربعين ميلاً إلى الشرق من العاصمة الأردنية عمان، وتقع على الطريق المؤدي إلى بغداد (صحيفة الأويزوفر اللندنية، 2003).

ويمكن القول أن وجود تلك القوات ربما كان لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية الموجودة على الأراضي العراقية. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية لهذه التقارير، إلا أن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب، عاد واعترف بأن وجود تلك القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ من نوع باتريوت Patriot لمواجهة الصواريخ التي قد يطلقها العراق بإتجاه اسرائيل. وقد بين أبو الراغب أن هذا الإجراء هو من أجل عدم تحويل المنطقة إلى ساحة حرب وجعل إسرائيل خارج معادلة الحرب، موضحاً أن هذه القوات قليلة العدد وأن بقاءها سيكون بصورة مؤقتة، الأمر الآخر الذي ربما دلل على مشاركة اردنية غير مباشرة في الحرب على العراق، واستعداد اردني لمرحلة ما بعد تغيير نظام الحكم في العراق هو قيام الحكومة الأردنية بطرد المسؤولين والدبلوماسيين العراقيين من الأردن. وقد بررت الحكومة الأردنية هذا التصرف على أساس قيام هؤلاء المسؤولين بخرق المعاهدة الأمنية المتعارف عليها بين الدول وهو الأمر الذي نفته واستغربته الحكومة العراقية (ذنون، 2006 :206)

بعد إنتهاء الحرب الأمريكية على العراق في أيار 2003 باحتلاله وتغيير نظامه السياسي، بدأ الأردن أكثر تفاؤلاً بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي ذلك أن انهيار النظام السياسي في العراق، ومجيء حكومة جديدة موالية ومتعاونة مع الولايات المتحدة يعني، من جملة ما يعنيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(حسب الرؤية الأرنية) فتح سوق كبيرة لإعادة إعمار العراق وتطويره، وسيكون الأردن مستفيداً من ذلك وإن لم يكن المستفيد الأول، وهذا ما عبر عنه صراحة الملك عبد الله الثاني عندما اشار إلى أن العراق سيكون أحد أهم مراكز الجذب في الشرق الأوسط، وسيكون ذلك مبعث راحة للأردن وللمنطقة كلها (صحيفة الرأي، 2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية – العراقية (الاقتصادية) 1991–2003

تعرضت العلاقات العراقية الأردنية في أعقاب حرب الخليج الثانية إلى بعض التراجع، بفعل تصاعد الضغوط الأمريكية على الأردن بضرورة إعادة النظر في سياساته الإقليمية والدولية، والعودة إلى العلاقات الوطيدة التي تربطه مع الولايات المتحدة بعد المواقف التي اتخذها من تلك الحرب التي عدتها الولايات المتحدة مواقف مؤيدة للعراق، الأمر الذي أدىّ إلى وقف مساعداتها للأردن حتى يثبت الأردن بأنه يؤدي دوراً فاعلاً وناشطاً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط.

كان النفط يمثل، دائماً، اعتباراً مهماً في علاقات الأردن بالعراق، ومنذ الثمانينات من القرن العشرين، كان العراق من أهم الأطراف في الاقتصاد الأردني، ليس هذا فحسب، فقد قام الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" بمبادرة فردية بتأمين معظم احتياجات الأردن من الطاقة بأسعار دون أسعار السوق، شكل النفط العصب الأساسي لازدهار تجارة الأردن مع العراق في أواخر التسعينات من القرن العشرين، وفي ذلك الوقت غضت إدارة كلينتون الطرف، واعتبرت ذلك حلاً وسطاً لا يمكن تجنبه من أجل الإبقاء على نظام العقوبات الدولية الواسع النطاق. سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية

المبحث الثاني: المساعدات العراقية للأردن وأثرها على تطور العلاقات بين الدوليتن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية

قد أدى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق إلى إحداث تغيرات هيكلية في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. فقد توقفت صادرات النفط منذ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في (2 آب 1990) وحتى نهاية عام 1996، حيث بدأ تصدير كميات معينة وفق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء). وهذا يعني حصول تحولات في مدى الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية – العراقية.

المطلب الثاني: المستوردات الأردنية من العراق.

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الإقتصادية الأردنية – العراقية:

يقع الأردن في منطقة حساسة من الناحية الجيوستراتيجية، حيث تحده إسرائيل من الغرب، وسوريا من الشمال، والعراق من الشرق، والمملكة العربية السعودية من الجنوب. وقد نبع التحدي الذي واجهته كل حكومة من الحكومات الأردنية من المساعي المبذولة لتسوية الأزمات الإقليمية أو إزالتها إن أمكن. وما لا ريب فيه أن المأزق والتوتر المستمرين على الجبهة الفلسطينية–الإسرائيلية، والتداعيات الخطيرة للحرب الأمريكية على العراق قد زادت من حدة التوتر في الأردن. وتعود العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية في جذورها إلى العقد السادس من القرن العشرين، فقد تم بتاريخ 1953/9/30 توقيع أول اتفاق تجاري بين البلدين، وقد تضمن هذا الاتفاق قوائم بعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من السلع الأردنية والعراقية التي تشملها الإعفاءات الجمركية وبنسب متفاوتة. وفي تاريخ 1965/12/9 تم توقيع اتفاق اقتصادي بين البلدين، تم تعديل هذا الاتفاق بتاريخ 1967/8/20 وذلك بتوقيع بروتوكول تجاري للسلع المحددة للتبادل الثنائي بالإعفاءات المقررة، وبدأت هذه السلع بسقف مقداره 3.5 مليون جنيه إسترليني لكل جانب (أبو الشعر، 2010).

وقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتوقيع بروتوكول تجاري معدل للبروتوكولات السابقة بتاريخ 1972/9/20، وفي هذا البروتوكول تم رفع حجم التبادل في قوائم السلع إلى 4 ملايين جنيه إسترليني، وفيه أيضاً تم الاتفاق على تبادل إقامة مراكز تجارية بين البلدين وتحديد سلع خاصة للتبادل من خلالهما وبحصة 25 ألف دينار عراقي لكل مركز. وشهدت الأعوام اللاحقة لعام 1972 تطوراً ملحوظاً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، تضاعفت فيها أرقام حجم التبادل التجاري وحصة المراكز التجارية. ففي الفترة من 18-1976/3/21 اجتمعت اللجنة المشتركة بين البلدين ووقعت محضراً مشتركات تقرر فيه رفع حجم التبادل التجاري إلى 8 ملايين دينار عراقي مناصفة بين البلدين، وزيادة حصة المراكز التجارية إلى 900 ألف دينار عراقي لكل من البلدين (حمدي، 2007).

وخلال عقد الثمانينات لم تتميز علاقات العراق الاقتصادية مع أي بلد عربي كما تميزت مع الأردن، حيث شهد هذا العقد في الفترة (1980 – 1988) اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، وأصبح ميناء العقبة المتنفس الوحيد للصادرات العراقية، وأصبح السوق العراقي سوقاً استراتيجياً للصادرات الأردنية. ففي 24-1980/4/27 وقعت اللجنة المشتركة بين البلدين محضراً مشتركاً تقرر فيه رفع حجم التبادل إلى 25 مليون دينار عراقي توزع مناصفة، ورفع حصة المركز التجاري الأردني إلى 5 ملايين دينار عراقي وحصة المركز التجاري العراقي إلى 3 ملايين دينار عراقي (خماس، 2011: 71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين لعام 1986 إلى 750 مليون دولار أمريكي، ورفع حصة كل مركز تجاري إلى 20 مليون دولار، وهذا ما تضمنه اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 1985/12/22 والمحضر المشترك الذي تم توقيعه في ذلك التاريخ. وفي محضر اجتماع الدورة العاشرة للجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 1989/12/28 تم تحديد حجم التبادل التجاري بمبلغ 800 مليون دولار لعام 1990 للطرفين، وحصة كل مركز تجاري بمبلغ 80 مليون دولار. وكان هذا الاجتماع هو الأخير للجنة المشتركة الأردنية العراقية، حيث توقفت اجتماعاتها جراء بدء أزمة الخليج في عام 1990 ونشوب حرب الخليج في بداية 1991. وقد عاد الجانبان إلى الاجتماع في عام 1995 ليتم تحديد قيمة التبادل التجاري بمبلغ 420 مليون دولار لكل طرف منهما (حمدي، 2007).

أزدهرت العلاقات الأردنية العراقية خلال الفترة 1990–2003، إذ أصبحت الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وكان الأردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً مع العراق بداية فرض الحصار لكنها تراجعت إلى المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية والمجاورة والبعيدة، بفتح آفاق تعاون جديدة مع العراق، خاصة بعد موافقة العراق على مشروع الأمم المتحدة الذي عرف بمذكرة "النفط مقابل الغذاء"، ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيس لتمويل الأردن بالنفط. إذ عادت مرحلة من التحالف السياسي والإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حتى ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية، ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. ولم يعكر صفو العلاقات العراقية الأردنية إلا عندما لجأ صهر الرئيس العراقي حسين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كامل إلى الأردن عام 1996، فضلاً عن استقبال قسم من المعارضة العراقية مما أثار غضب الحكومة العراقية في حينه (صحيفة القدس، 2008).

وشهد عام 1995 فتوراً في العلاقات السياسية بين البلدين، وهذا الفتور أنعكس على البروتوكول التجاري لعام 1996، حيث عقد الجانبان اجتماعاً في نهاية 1995 تقرر فيه تخفيض البروتوكول التجاري لسنة 1996 تم خلاله تحديد قيمة التبادل لهذا العام بمبلغ 225 مليون دولار لك جانب، أي بنسبة تخفيض بلغت حوالي 40% من بروتوكول عام 1995. وشهد عاما 1997 و1998 التوقيع على المستويات ذاتها من التبادل التجاري لعام 1996 أي 225 مليون دولار. وفي عام 1999 تراجع حجم التبادل التجاري الموقع بين البلدين إلى 200 مليون دولار، وقد جاء ذلك بناء على طلب الأردن تخفيض سقف البروتوكول استجابة لتراجع أسعار النفط عالمياً. وعادت أرقام حجم التبادل التجاري إلى الازدياد في عام 2000، حيث تم التوقيع لرفع سقف البروتوكول التجاري بين البلدين إلى 300 مليون دولار، وقد تميز هذا البروتوكول بكونه يسمح بتسديد جزء من الديون المسجلة للأردن على العراق. وفي شهر تشرين الثاني من عام 2000 وقع الجانبان الأردني والعراقي بروتوكولاً تجارياً لعام 2001، تم فيه الاتفاق على أن تكون قيمة التبادل التجاري لعام 2001، 450 مليون دولار لكل طرف، بزيادة مقدارها 150 مليون دولار عن بروتوكول عام 2000، وأهم ما يميز هذا البروتوكول هو أنه اتفاق مقايضة، يتم بموجبه استيراد النفط والمنتجات النفطية من العراق، مقابل تصدير البضائع الأردنية إليه، أي أن عملية التبادل التجاري تتم دون تحويل أي عمله أجنبية. وقد بلغ حجم البروتوكول الفعلي لعام 2001 (320) مليون دولار (حمدي، 2007).

وفي 2001/12/23 حدد الأردن والعراق البروتوكول التجاري لعام 2002 بـ 300-350 مليون دولار، وهي أرقام قريبة من ما تم تحقيقه فعلياً في بروتوكول عام 2001، مع استمرار العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنظام المقايضة الوارد في بروتوكول سنة 2001. يلاحظ مما سبق أن العلاقات التجارية بين البلدين كانت تحكم وفق اتفاقيات تجارية واتفاقيات تعاون اقتصادي تحدد فيه أحجام التبادل التجاري بين البلدين، وكانت هذه الاتفاقيات توقع في اجتماعات تعقد بصورة دورية، وكانت تفصل بين كل اجتماع وآخر فترة تتراوح بين 4 إلى 7 سنوات. إلا أنه وبدءا من منتصف عقد التسعينات، وبالتحديد منذ عام 1995، فإن هذه الاجتماعات أصبحت تعقد سنوياً، الأمر الذي عزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأكد على جدواها، حيث أن عملية مراجعة الأرقام الواردة في البروتوكول التجاري تحدد كل عام وفق ما تم تحقيقه من إنجاز على صعيد تنفيذ بروتوكول العام الذي سبقه (خماس، 2011: 75).

المطلب الثاني: المستوردات الأردنية من العراق:

سجلت المستوردات الأردنية من العراق في عام 1991 (186.6) مليون دينار وبنسبة 10.9% من إجمالي المستوردات و55.1% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 1992 كانت المستوردات الأردنية من العراق 295.4 مليون دينار وبنسبة 13.3% من إجمالي المستوردات و63.9% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 1993 حققت المستوردات الأردنية من العراق 307 مليون دينار وبنسبة 12.5% من إجمالي المستوردات و61.5% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 1994 عادت أرقام المستوردات الأردنية من العراق إلى الانخفاض لتسجل 291.3 مليون دينار، محافظة على نفس النسبة تقريباً من إجمالي المستوردات لعام 1993، فكانت هذه النسبة في عام 1994 (12.3%) وسجلت هذه النسبة في عام 1993(12.5%)، وانخفضت نسبة المستوردات الأردنية من العراق إلى إجمالي المستوردات من الدول العربية فسجلت 54.9%(حمدي، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الأعوام 1995 و1996 و1997 عادت قيم المستوردات الأردنية من العراق إلى الارتفاع لتسجل (316.3، 358.5، 364.3) مليون دينار على التوالي، وحافظت نسبة المستوردات من العراق إلى إجمالي المستوردات على نفس النسب السابقة فسجلت 12.2% و11.8% و12.5% لنفس الفترة على التوالي، أما نسبة المستوردات الأردنية من العراق إلى إجمالي المستوردات من الدول العربية فسجلت 52% و47.1% و53.3% للأعوام 1995 و1996 و1997 وعلى التوالي. وفي عام 1998 عادت قيم المستوردات الأردنية من العراق إلى الانخفاض فسجلت 235.7 مليون دينار، وبنسبة 8.7% من إجمالي المستوردات، و58.5% من إجمالي المستوردات من الدول العربية، فكانت هذه النسب اقل نسب تم تسجيلها. وفي الأعوام 1999 و2000 و2001 عادت قيم المستوردات الأردنية من العراق إلى الارتفاع. ففي عام 1999 سجلت هذه المستوردات 296 مليون دينار وبنسبة 11.2% من إجمالي المستوردات و52% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 2000 سجلت المستوردات الأردنية من العراق 483.9 مليون دينار وبنسبة 14.8% من إجمالي المستوردات (ارتفعت قيم إجمالي المستوردات في هذا العام من 2635.2 مليون دينار في عام 1999 إلى 3259.4 مليون دينار في عام 2000)، وتسجل نسبة المستوردات الأردنية من العراق إلى إجمالي المستوردات من الدول العربية 62.5%، محققة بذلك ثاني افضل نسبة خلال الفترة (1991-2001) (التقرير الاقتصادي، 2009).

وفي عام 2001 سجلت المستوردات الأردنية من العراق 485.6 مليون دينار (وهي أعلى قيم المستوردات خلال فترة الدراسة)، وبنسبة 14.1% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. يلاحظ من تذبذب الواردات الأردنية أن مستوردات الأردن من العراق كان محكوماً بشكل رئيسي بالوضع السياسي في العراق وحالة الحصار المفروضة عليه منذ عام 1991 ودور لجان الرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتفتيش الدولية في تحديد أنواع السلع المسموح بتصديرها من العراق، إضافة إلى الرقابة الصارمة التي فرضت على سلعة النفط بشكل خاص، والتي تشكل ما نسبته 99.3% من حجم المستوردات من العراق. وبلغ حجم المستوردات الأردنية من العراق 3620.6 مليون دينار خلال الفترة (1991– 2001) وبنسبة 12.3% من إجمالي المستوردات الأردنية، و55% من إجمالي المستوردات الأردنية من الدول العربية. ويمكن توضيح وضع المستوردات الأردنية من العراق مقارنة بوضع المستوردات من الدول العربية على النحو الآتي (حمدي، 2007):

1. نمو إجمالي حجم المستوردات الأردنية خلال الفترة (1991– 2001)، فقد سجلت عام 1991 (1710.5) مليون دينار، و3453.7 مليون دينار عام 2001.
2. نمو حجم المستوردات الأردنية من الدول العربية خلال الفترة من عام 1991 وحتى عام 1996، حيث سجلت 338.6 مليون دينار عام 1991 و761.8 مليون دينار عام 1996. إلا أن حجم المستوردات الأردنية من الدول العربية عاد إلى الانخفاض في عامي 1997 و1998 مسجلاً (683 و521.6) مليون دينار في العامين المذكورين على التوالي. وعاد حجم المستوردات الأردنية من الدول العربية إلى الارتفاع في الأعوام 1999 و2000 و2001، مسجلاً (569.3، 773.7، 829.5) مليون دينار في الأعوام المذكورة على التوالي.
3. انسجمت أرقام المستوردات الأردنية من العراق في الأعوام 1991 و1992 و1993 مع الزيادة في حجم المستوردات من الدول العربية لنفس الفترة.

وفي عام 2001 سجلت المستوردات الأردنية من العراق 485.6 مليون دينار(وهي أعلى قيم المستوردات خلال الفترة 1991– 2001)، وبنسبة 14.1% من إجمالي المستوردات من الدول العربية، ويلاحظ من تذبذب الواردات الأردنية خلال هذه الفترة أن مستوردات الأردن من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق كان محكوماً بشكل رئيسي بالوضع السياسي في العراق وحالة الحصار المفروضة عليه منذ عام 1991 ودور لجان الرقابة والتفتيش الدولية في تحديد أنواع السلع المسموح بتصديرها من العراق، إضافة إلى الرقابة الصارمة التي فرضت على سلعة النفط بشكل خاص، والتي تشكل ما نسبته 99.3% من حجم المستوردات من العراق (التقرير الاقتصادي، 2009).

المبحث الثاني: المساعدات العراقية للأردن وأثرها على تطور العلاقات بين الدولتين:

باع العراق النفط إلى الأردن بأسعار دون مستوى أسعار السوق بعد إرساء برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في العراق، ففي عام 2000 عندما كانت الأسعار الدولية حوالي 30 دولاراً للبرميل، حصل الأردن على النفط العراقي بسعر 9.5 دولار للبرميل. وعلاوة على ذلك سمح العراق للأردن، وهو بلد لا يملك موارد داخلية للطاقة، بأن يؤدى ثمن النفط المدعوم على شكل سلع استهلاكية. وتمكن العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة من تمرير عقود مميزة للأردن، ومنحت بعض الشركات الأردنية بصفة أساسية احتكارات. وبلغت الصادرات إلى العراق 420 مليون دولاراً عام 2001، أي ربع صادرات الأردن تقريباً. وأصبح هذا النظام بمثابة منحة سنوية فعلية تتراوح بين 400 و600 مليون دولاراً سنوياً. وأفادت بعض التقديرات أن المكاسب كانت أكبر من ذلك، إذ بلغت ما بين 500 مليون دولار ومليار دولار سنوياً (رايت وبيكر،2004). سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المساعدات العراقية للأردن خلال الفترة (1990-2003)

المطلب الثاني: المساعدات النفطية العراقية للأردن

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأردنية – العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: المساعدات العراقية للأردن خلال الفترة (1990-2003)

أشارت بيانات وزارة الخارجية الأردنية إلى أن العقود الاجمالية لمذكرة التفاهم للمراحل الثلاث الأولى من مذكرة النفط مقابل الغذاء خلال التسعينات قد بلغت 3.577 مليار دولار كان نصيب الشركات الأردنية منها ما نسبته 8.53% وبقيمة 305.3 مليون دولار، وبذلك احتل الأردن المرتبة الثالثة بعد فرنسا واستراليا. واستحوذت الشركات الأردنية على النسبة الأعلى في مجال عقود الأدوية، حيث بلغت قيمة العقود الموافق عليها 101.4 مليون دولار من أصل 602.12 مليون دولار هي اجمالي عقود الأدوية للمراحل الثلاث الأولى، فيما بلغت قيمة العقود الموافق عليها للمواد الغذائية حوالي 2.683 مليار دولار. استحوذت الشركات الأردنية على المرتبة السادسة بإجمالي عقود بلغت قيمتها 186 مليون دولار وبنسبة 6.93% من اجمالي العقود، وجاءت الشركات الأردنية في المرتبة الخامسة في مجال صادرات المواد الأخرى، إذ بلغت قيمة عقود الشركات الأردنية 17.9 مليون دولار بنسبة 6.2% من اجمالي عقود المواد الأخرى للمراحل الثلاث (حسان، 2000، 208)

كما استمر الأردن في استيراد النفط من العراق وبواقع 50 ألف برميل من النفط الخام و25 ألف برميل من وقود زيت الغاز سنوياً، ويحسب جزء من هذه الكمية مجاناً والباقي تسدد منه ديون للأردن على العراق تراكمت عليه أثناء الحرب العراقية- الايرانية. واستجابة للضغوط الأمريكية والاسرائيلية والخليجية، قررت الحكومة الأردنية في كانون الثاني 1996 تخفيض قيمة التجارة الأردنية مع العراق إلى نصف ما هو عليه، أي من 400 مليون إلى 200 مليون دولار، وفسر القرار بأسباب اقتصادية، نظراً لدين الأردن الكبير على العراق الذي بلغ آنذاك 1200 مليون دولار تقريباً، وعدم قدرة العراق على دفع ثمن السلع المستوردة من الأردن، مما شكّل عبئاً كبيراً على البنك المركزي الأردني الذي عليه أن يدفع للمصدرين الأردنيين ثمن هذه السلع، في وقت كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبني فيه احتياطيه من العملات الصعبة. غير أن العراق امتنع عن الرد على الموقف الأردني، لأن الأردن هو منفذه الوحيد على العالم، واستمر العراق يزود الأردن بالكميات النفطية نفسها بقيمة 450 دولاراً سنوياً (Jordan Times,1996).

ولما وافق العراق في ايار 1996 على قرار مجلس الأمن الدولي 986 الذي سمح للعراق بتمويل مستورداته من الغذاء، رحّب الأردن بالقرار العراقي، وكان الأردن قد دعا إلى القبول بالاتفاق النفطي مع الامم المتحدة، وذلك في لقائه مع رئيس المجلس الوطني العراقي آنذاك سعدون حمادي (حسان، 2000، 187). وقررت الحكومة العراقية في مطلع عام 1997 زيادة كمية النفط المجانية للأردن إلى 300 مليون دولار، وزادت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى 255 مليون دولار عام 1997 (صحيفة الدستور، 1997)، وقام وفد من غرفة الصناعة الأردنية بزيارة العراق في ايار 1997، وبحث مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات العراقية سبل تعزيز العلاقات بينهما. (صحيفة الدستور، 19 أيار 1998)

شهد عام 1998، تحسن العلاقات التجارية بين البلدين بصورة ملحوظة، إذ حصل الأردن على 4.8 مليون طن من النفط بخصم مقداره 50% من السعر العالمي، وخفض سعر البرميل الواحد بمقدار 2.3 دولار، وزادت قيمة البروتوكول التجاري بين البلدين إلى أكثر من 300 مليون دولار. وتباحث الطرفان في إمكانية دراسة مد خط ناقل للنفط العراقي من مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء (صحيفة الدستور ، 28 كانون الأول، 1998)، كما وقع البلدان بروتوكولاً تجارياً جديداً في 15 شباط 1998، بقيمة 255 مليون دولار (صحيفة الرأي، 16 شباط 1998) ونمت صادرات الأردن إلى العراق سنة 1997 بنسبة 17.7% (صحيفة الرأي، 2 أيار 1998).

وخلال الفترة من عام 1999– 2003، التي شهدت عودة العراق إلى الصف العربي، فقد نشطت الدبلوماسية العراقية في الأردن من خلال الزيارات الرسمية التي قام بها الوزراء والمسؤولون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقيون إلى الأردن، والتي بلغ مجموعها 14 زيارة. والملاحظ على هذه الزيارات فيما يخص الجانب الأردني، فإن معظمها تركزت على توقيع البروتوكولات التجارية الأردنية العراقية، وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الأردنية مع العراق(علاونة، 2006، 148-153).

وشهد عام 2000 ارتفاع الصادرات الأردنية إلى العراق بواقع 300 مليون دولار، وفي عام 2001 إلى 450 مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام 2003 نتيجة الحرب على العراق. ويمكن القول: بأنه وكنتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق أصبح الأردن نقطة الانطلاق للمستثمرين العراقيين. وتشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة إلى تزايد أعداد العراقيين الذين أشتروا أراضي في الأردن من 56 مشترياً عام 2000 إلى 59 مشترياً عام 2001 وإلى 125 عام 2002 وإلى 202 مشترياً عام 2003 (علاونة، 2006، 138)

وعلى هذا الأساس، انتهج الأردن سياسة مقاربة لهذا الاتجاه دون أن يعني ذلك تخليه بشكل تام عن العراق، لعلمه مسبقاً حاجة كلا الشعبين للعلاقات بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية. وهكذا بينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة واسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام في وادي عربة عام1994م، كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق. وكانت التوجهات الأردنية ضمن هذه السياسة قد بدت واضحة منذ حزيران1993، حين عقد الملك الراحل الحسين بن طلال مؤتمراً صحفياً انتقد فيه نظام الحكم في العراق وسياساته، وذكر أن القيادة العراقية قد ارتكبت اخطاء كثيرة ودعاها إلى المصالحة مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب (محافظة،2001 : 38).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المساعدات النفطية العراقية للأردن

ساهم النفط في تنمية اقتصاديات الدول التي تتخذ منه أساساً للتعاون، سواء كان تعاون الدول النفطية، فيما بينهم أو بين الدول النفطية وغيرها من الدول غير النفطية، وعلى هذا الأساس فقد لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية العلاقات العراقية الأردنية، ويمكن القول هنا أن البداية الحقيقية لقيام أول تعاون نفطي بين العراق والأردن في عام 1982، نتيجة إتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستخدامه في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، وخشية تعرض الموانىء العراقية إلى القصف الإيراني، وأثمر التعاون من خلال مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين في توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، إذ بلغت واردات النفط الخام في الأردن حوالي (2.4) مليون طن أي ما يعادل (49) ألف برميل يومياً، فيما ساهم استثناء مجلس الأمن الدولي للأردن والذي أباح له بإعادة استيراد النفط العراقي في عام 1991، عقب حرب تحرير الكويت في إعادة التعاون النفطي بين البلدين بعد انقطاعه اثر قيام حرب الخليج الثانية. ومع موافقة العراق في أيار عام 1996 على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986) المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، رحب الأردن بقرار الحكومة العراقية في مطلع عام 1997 المتضمن زيادة كمية صادراتها النفطية للأردن لتصل إلى (80) ألف برميل يومياً (ذنون،2007: 146).

وشهد مطلع آب عام 1998 توقيع البلدان على بروتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى 90 الف برميل يومياً مما أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، فيما جدد البلدان في 23 كانون الأول عام 2001 اتفاقهما النفطي، وبموجبه حصل الأردن على زيادة في كمية الصادرات النفطية العراقية وصلت إلى (95) الف برميل يومياً نصفها مجاناً ونصفها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسعر تفضيلي قدرت بـ (19) ألف برميل يومياً، ووصلت هذه الزيادة إلى (107) ألف برميل مع مطلع عام 2003 (صحيفة العراق، 27 تشرين الثاني 2002)، والجدول الآتي رقم (12) يوضح تطور صادرات النفط العراقية للأردن خلال الفترة (1983–2003) بما يعادل آلاف البراميل يومياً:

جدول رقم (3–1)

صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة (1983–2003) بالبرميل

السنة	الكمية بالبرميل	السنة	الكمية بالبرميل
1984	9.500	1995	75.000
1985	9.500	1996	80.000
1986	10.000	1997	80.000
1987	25.000	1998	90.000
1988	33.000	1999	90.000
1989	33.000	2000	90.000
1990	35.000	2001	95.000
1991	30.000	2002	95.000
1992	35.000	لغاية 19 آذار 2003	107.000
1993	70.000	من 19 آذار 2003	20.000
1994	75.000		

المصدر: ذنون، 2007: 148.

وترى الباحثة أن كميات النفط العراقي المصدّر إلى الأردن، أخذت بالارتفاع التدريجي خلال الحرب العراقية الإيرانية، لكنه أخذ بالارتفاع الواضح بعد انتهاء هذه الحرب في عام 1988، واستمر بهذا الارتفاع بعد احتلال العراق للكويت في عام 1991، ولم تنخفض هذه الصادرات على الرغم من الفتور السياسي الذي كان واضحاً على العلاقة بين البلدين في أعقاب لجوء حسين كامل صهر الرئيس العراقي السابق إلى الأردن في عام 1995، وإبداء الأردن بعض الدعم للمعارضة العراقية آنذاك، بل أن هذه الكميات أخذت بالزيادة بعد تطبيق النفط مقابل الغذاء، وحصول الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نصف الكميات النفطية بشكل مجاني لتصل هذه الصادرات إلى أعلى مستوياتها في آذار 2003، وأسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، وساهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولا يزال يواجه ضغوطاً متعددة ومتنوعة.

بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال الفترة (1991 – 2001) حوالي 1302.6 مليون دينار أردني، مشكلاً ما نسبته 12.6% من حجم الصادرات الأردنية الإجمالي، و28.5% من حجم الصادرات الأردنية إلى الدول العربية لنفس الفترة ، ويتضح وضع الصادرات الأردنية للعراق مقارنة بوضع الصادرات الإجمالي والصادرات للدول العربية على النحو الآتي (الرفوع، 1999):

1. استمرار نمو حجم الصادرات الأردنية الإجمالية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 598 مليون دينار في عام 1991 ومحققة أعلى رقم لها في عام 2001 حيث بلغت 1352 مليون دينار.

2. استمرار نمو حجم الصادرات الأردنية إلى الدول العربية في الفترة من عام 1991 وحتى عام 1997، حيث سجلت 172.3 مليون دينار في عام 1991 و554.3 مليون دينار في عام 1997. إلا أن حجم الصادرات الأردنية للدول العربية عاد في الأعوام 1998 و1999 و2000 إلى الانخفاض عما كان عليه في عام 1997، حيث سجل 466.4 و 426.7 و431.3 مليون دينار على التوالي. وفي عام 2001، سجلت الصادرات الأردنية إلى الدول العربية أعلى رقم لها خلال فترة الدراسة بحجم صادرات بلغ 733.5 مليون دينار أردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تذبذب حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال فترة الدراسة، فقد سجلت في عام 1991 (55.8) مليون دينار وبنسبة 9.3% من إجمالي الصادرات و32.4% من إجمالي الصادرات للدول العربية.

وفي عام 1992 انخفض حجم الصادرات الأردنية إلى العراق، حيث بلغت هذه الصادرات 48.8 مليون دينار لتسجل أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة، وبنسبة 7.7% من إجمالي الصادرات و21.9% من إجمالي الصادرات للدول العربية (الكتاب الأبيض، 1991). وشهدت الأعوام 1993 و 1994 و1995 ارتفاعاً في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق حيث بلغت في تلك الأعوام 77.5 و105.3 و190.8 مليون دينار على التوالي، وبنسبة 11.2% و13.3% و19% من إجمالي الصادرات، و27.2% و31.2% و42.2% من إجمالي الصادرات للدول العربية، ليكون عام 1995 أفضل عام من حيث نسبة الصادرات إلى العراق مقارنة مع الصادرات للدول العربية وثاني أفضل عام من حيث نسبة الصادرات إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات (البنك المركزي، 2017).

وفي عام 1996 حدثت انتكاسة في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق، وبلغت 96.2 مليون دينار وبنسبة 9.3% من إجمالي الصادرات و19.8% من إجمالي الصادرات للدول العربية .ويعزى الانخفاض الواضح في قيم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال هذا العام إلى الفتور الذي أصاب العلاقات السياسية بين البلدين في العام المذكور والعام الذي سبقه. وعادت قيم الصادرات الأردنية إلى العراق إلى الارتفاع في عام 1997 مسجلة 142.1 مليون دينار وبنسبة 13.3% من إجمالي الصادرات و25.6% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية. وفي عامي 1998 و1999 عادت قيم الصادرات الأردنية إلى العراق إلى الانخفاض، لتسجل 106.2 مليون دينار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام 1998 و80.4 مليون دينار في عام 1999، وبنسبة 10.2% و7.6% من إجمالي الصادرات، ونسبة 22.8% و 18.8% من إجمالي الصادرات للدول العربية. أي أن عام 1999 شهد انتكاسة في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات، وإجمالي الصادرات للدول العربية، حيث تم تسجيل أقل نسبة من حجم الصادرات إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات وهي 7.6%، واقل نسبة من حجم الصادرات إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات للدول العربية وهي 18.8% (التقرير الاقتصادي، 2009).

إلا أن الفترة 2000 – 2001، قد شهدت ارتفاعاً في قيم الصادرات الأردنية إلى العراق، فسجلت في عام 2000 (100.1) مليون دينار، بنسبة 9.3% من إجمالي الصادرات و23.2% من إجمالي الصادرات للدول العربية. ويسجل عام 2001 أعلى قيمة في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال فترة الدراسة، حيث سجلت الصادرات الأردنية إلى العراق في هذا العام 299.4 مليون، بنسبة 22.1% من إجمالي الصادرات و40.8% من إجمالي الصادرات للدول العربية (البنك المركزي، 2017).

يلاحظ مما تقدم أن قطاع التصدير الأردني اعتمد على السوق العراقي بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مصانع معنية بالتصدير إلى ذلك السوق الإستراتيجي، وإلى تطوير مؤسسات قائمة أصلا – تساهم في تسهيل عملية التصدير – وعلى رأسها قطاع النقل البري.

وقد ازدهرت العلاقات العراقية الأردنية مع نشوب الحرب الإيرانية العراقية في 1980/9/4 وذلك نتيجة لوقوف الأردن إلى جانب العراق في تلك الحرب، إذ قامت الأردن، في حينه، بتزويد العراق بكل ما يحتاجه من دعم سياسي وعسكري واقتصادي واعلامي، وفي المقابل قام العراق بتقديم الدعم والمساعدة للأردن من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر إلى الأردن فضلاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن تصدير كميات من النفط دون مقابل بالإضافة إلى منحه الكثير من الإعانات المالية الضخمة، لذلك فإن حقبة الثمانينيات من القرن العشرين كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين. وأن الصادرات الأردنية قد تركزت بنسبة كبيرة في السوق العراقية والسعودية مقارنة مع باقي الدول العربية، إذ بلغت أهميتها النسبية من أجمالي الصادرات الوطنية للمجموعة العربية في السوق العراقي ما يقارب (50%) لعام 1985 وانخفضت الى (22%) عام 2000 بالإضافة إلى السوق السعودية فقد أتجهت نحو الانخفاض فبعد أن كانت ما يقارب (30%) لعام 1985 بلغت (20%) عام 2000، ويعود ذلك الاتجاه في الانخفاض بالنسبة للسوق العراقي إلى الشرط الأكثر تشدداً الذي تبنته الجامعة العربية ألا وهو شرط القيمة المضافة على الصادرات الوطنية بألا يقل عن (35%)، بالإضافة إلى قيد أخر وهو تلكؤ مندوبو (قوى الشر والعدوان) الأمريكي والبريطاني في لجنة الأمم المتحدة على المصادقة للعديد من العقود التجارية التي أبرمها العراق مع الأردن ضمن برنامج الأمم المتحدة مع العراق (النفط مقابل الغذاء والدواء) وهذا يوضح أهم أسباب تراجع الصادرات الأردنية نسبياً إلى السوق العراقي، حيث أن هذا القيد ناتج عن الحصار الاقتصادي الظالم المفروض على العراق الذي أثر بشكل كبير على الصادرات الأردنية للعراق وأستمرار تأثيرها السلبي على الصادرات إلى السوق العراقية، إذ انخفضت هذه الصادرات من ما يقارب (124) مليون دينار عام 1989 إلى (49) مليون دينار عام 1992، واستمرت بالانخفاض كثيراً عن مستواها في عام 1995 إذ بلغت ما يقارب (191) مليون دينار لتتراجع إلى (80) و(100) مليون دينار للأعوام 1999 و2000 على التوالي، بينما كان يفترض أن تتضاعف وتزداد عما وصلت إليه قبل العدوان الغاشم في عام (1991)، مما ترك أثاراً سلبية ليس على الصادرات الوطنية فحسب، بل على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني عموماً (ذنون،2007: 149).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً ومميزاً في العلاقات الدولية، ويظهر هذا بوضوح على العلاقات الأردنية _ العراقية، وهذا العامل الذي بقى يستقطب سياسات البلدين نحو الاستمرارية والتقدم رغم تعكر صفو العلاقات السياسية في أرقام مختلفة، لكنه رغم أهمية مركزه فإن العوامل الإنسانية لا بد وأن تترك أثرها على العلاقات بين البلدان سلباً كانت أم ايجابياً، وعليه، فأن كلا البلدين أدركا معنى التوتر في علاقاتهما وأخذا يبحثان عن بدائل، ففي حين يتوجه الأردن بانفتاح على دول الخليج وعلى رأسها السعودية، يتضح أن العراق هو الآخر يبذل جهداً كبيراً في الانفتاح على سوريا بل وكذلك على تركيا وإيران رغم موقف هذه الدول الثلاثة السابق من العراق، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن هناك تحسناً ظهر على العلاقات العراقية – السورية، وكذلك على العلاقات الإيرانية – العراقية .

رغم أهمية العوامل الأخرى في العلاقات الدولية، إلا أن المصلحة الوطنية للدول تشكل العامل الأساس والأهم في هذه العلاقات، الأمر الذي سيؤثر بشكل واضح على الاوضاع الاقتصادية وفي السياسة الأردنية فسوريا قادرة بكل جدارة أن تلعب دور البديل الأردني خاصة أنها دولة تتمتع بامتيازات اقتصادية وجغرافية وسياسية كبيرة إذا ما قورنت مع الأردن، فسوريا تشكل سوقاً واسعاً للصناعات العراقية مستقبلاً وتشكل كذلك مصدراً غذائياً كبيراً، وقادرة بكفاءة عالية أن تستوعب الاحتياجات الاقتصادية العراقية، وهي كذلك ترتبط بعلاقات ودية مع إيران البديل الآخر للعراق كما أنها أي سوريا ترتبط بعلاقات ودية مع دول الخليج، فالسوريون يملكون أوراقاً عديدة وكبيرة في علاقاتهم المستقبلية مع العراق، فيما سيترك توتر العلاقات الأردنية – العراقية أثراً سلبياً واضحاً على الاقتصاد الأردني وكذلك على سياساته.

بالرغم من أن الأردن أدرك أهمية هذا العامل وأخذ بالمقابل بالانفتاح المتسارع على دول الخليج بل وعلى سوريا نفسها الأمر الذي قد يشكل بديلاً للأردن عن العراق فيما إذا توترت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات مستقبلاً، إلا أنه يبدو واضحاً في السياسة الأردنية الجديدة أنها تميل نحو الانفتاح والتضامن العربي وهو المخرج الأهم للأردن في ذلك، فسياسة المحاور في الظروف الراهنة تعتقد أنها لن تجدي الأردن كثيراً، مقابل سياسات الانفتاح والتضامن مع الأخذ بعين الاعتبار التناقضات التي لا بد أن تقع هنا وهناك اليوم أو غداً.

لقد تبنى الملك عبد الله الثاني أسلوباً حذراً في التعامل مع مصادر التهديد الرئيسية من داخل المنطقة وخارجها. وهكذا فعلى الرغم من تصاعد الضغط الشعبي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والوقوف إلى جانب العراق في حرب الخليج الثالثة نظراً للاحتياجات النفطية، وقد ركز الاردن على مواجهة التهديدات المحتملة الناجمة عن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والعراق، وليس على معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق أو في حربها العالمية على الإرهاب. وأثناء الحرب، وكذلك عند نهايتها، وجه الأردن مساعيه نحو تحسين العلاقات الأردنية – الأمريكية. كما رحب الأردن أيضاً بخريطة الطريق، وأيّدها رسمياً من أجل تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[1].

وعلى الرغم من أن الملك عبد الله الثاني عبّر عن تأييده لتسمية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للدول الثلاث (إيران والعراق وكوريا الشمالية) بأنها "محور الشر"، فقد أصر الأردن على أن شن الحرب على العراق يمكن أن يُغرق منطقة الشرق الأوسط في مزيد من الاضطراب. وتبنى الأردن نظرية "الأردن أولاً" و"كلنا الأردن" كوسيلة للحفاظ على مصالحه الوطنية.(Vuillamy, 2003).

(1) استضافت الأردن مؤتمراً في العقبة، وكان المشاركون الأساسيون فيه هم: الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، وقد ركز على المدخل العام لتطبيق خريطة الطريق لإحلال السلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأردنية – العراقية

إن مصلحة الأردن في إستقرار العراق لايرتبط فحسب بالمخاوف التقليدية التي تتعلق بالأمن القومي وإنما بالحراك الداخلي أيضاً، إن الأردن الذي يداخله قلق دائم إزاء عدم الاستقرار والاضطرابات على حدوده، يتعين أيضا أن يتجنب احتمال اختلال الميزان الحساس للقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الداخل من جراء الأحداث في العراق. ونظرا إلى كثرة عدد سكانه الفلسطينيين (ما بين 50 و70 في المائة طبقا لمختلف التقديرات المستقلة) ومع الشعور بالعداء الشديد تجاه الأميركيين في صفوف الفلسطينيين، تعين على الأردن أن يبذل جهودا كبيرة في التعامل مع قاعدة عريضة من المواطنين المستائين الذين اعترضوا على إزاحة صدام و«يريدون أن يروا الأميركيين يعانون» في العراق، على حد قول مستشار سابق للملك حسين الراحل. ومن عدة أوجه، فالعامل الفلسطيني – الوضع في الضفة الغربية لنهر الأردن ودور الفلسطينيين داخل الأردن على حد سواء – يقلق الأردن أكثر مما يقلقه العراق. ويسري نفس الشيء على حركة التشدد الإسلامي في الأردن. إن انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 له صدى في السياسة الأردنية أقوى بكثير من صدى سياسة الإسلاميين العراقيين. ومن المؤكد أن النظام الأردني قلق، من منظور أمني، من حركة التشدد السلفية على نمط الزرقاوي والتي تنبعث من العراق ولكن من الناحية السياسية تطرح حماس تحديا أكبر أمام سلام الأردن مع إسرائيل والاتزان بين القوى العلمانية والدينية في الداخل (أبو عوده، 1999 :84-86).

ستطغى مجالات المخاوف التالية على العلاقات الأردنية العراقية في السنوات المقبلة (معهد السلام الأميركي، 2006 :13):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شيوع العنف والإرهاب: إن الأردن الذي يفتقر إلى قوة اقتصادية واستراتيجية، معرض بصفة خاصة للتأثر بازدياد الفوضى في العراق وعدم الاستقرار والشقاق الطائفي. إذا اتجه العراق نحو حرب أهلية شاملة، فسيشهد الأردن بشكل شبه مؤكد ظهورا للعنف. وعمليات التفجير الانتحارية في عمان في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 وكذلك المخططات والهجمات في وقت سابق ألقت الضوء على مزيج من الأوضاع الحرجة، وشملت العديد من العراقيين المغتربين الذين يتبدلون باستمرار والرقابة المتهاونة على الحدود العراقية والمعارضة العنيفة للاحتلال الأميركي ومعارضة العلاقة الاستراتيجية الأردنية مع واشنطن.

تهميش السنة ودور إيران: إن الأردن قلق من تهميش السنة العراقيين واحتمال أن ينجرف العراق بصورة أعمق في تيار السيطرة الإيرانية. دق جرس الإنذار الأول بمجرد سقوط صدام حسين حينما عارض الأردن الحملة الأميركية الواسعة النطاق لمحو آثار حزب البعث. ونتيجة لذلك، حاولت المملكة أن تلعب دور بناء الجسور: «نحن نعمل في محاولة للتواصل مع السنة في العراق وإقناعهم بأنهم جزء لايتجزأ من مستقبل العراق» حسبما قال الملك عبد االله في منتصف عام 2005 .

الارتياب المتبادل وأزمة الثقة مع النظام الجديد: استفحل الارتياب المتبادل بين الأردن والعراق باطراد منذ مطلع عام 2005 ويمكن أن يؤدي إلى أزمة ثقة مستمرة بين الجانبين. ونظرا إلى العلاقة الوثيقة بين الهاشميين وصدام واختيار الأغلبية الساحقة من القيادات العراقية الجديدة من المغتربين الشيعة الذين اضطهدهم صدام، فالشقاق لا يدعو للدهشة. كانت هناك أدلة على انقسام وليد حتى قبل انتخابات يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2005 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

توصلت الدراسة ألى إن هنالك علاقة ارتباطية بين مفهوم العلاقات الدولية وبين مفاهيم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل ومحددات القوة ومكونات الاقتصاد بين الدول، حيث يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً ومميزاً في العلاقات الدولية، ويظهر هذا بوضوح على العلاقات الأردنية _ العراقية، وهذا العامل الذي بقى يستقطب سياسات البلدين نحو الاستمرارية والتقدم، في ضوء المصالح السياسية والاقتصادية والتقارب الجغرافي بين الاردن والعراق، فرغم أهمية العوامل مثل اختلاف الأنظمة السياسية وعوامل أخرى في العلاقات الدولية إلا أن المصلحة الوطنية للدول تشكل العامل الأساس والأهم في هذه العلاقات، والسؤال الذي يطرح الآن عن مدى مصلحة الطرفين في امكانية التقارب والتكامل بينهما لأن ذلك سيعزز العلاقات بين العراق والأردن مما ينعكس على الاستقرار في الدولتين، وكانت العلاقات الأردنية العراقية في الفترة 1991 – 2002 في أوجها بتاريخ العلاقات بين البلدين، حيث دعم فيها العراق الاقتصاد الأردني سواء بمنحه النفط بأسعار مخفضة أو حتى مجاناً، وتحول الأردن إلى المتنفس الاقتصادي الوحيد للعراق في فترة المقاطعة الاقتصادية الدولية للعراق، واتسمت العلاقات السياسية بالصداقة والتحالف التي كانت هي السمة البارزة في العلاقات الثنائية بين البلدين منذ تأسيس الدولتين، وقد تعززت العلاقات بين الدولتين خلال فترة الدراسة نتيجة لموقف الاردن من حرب الخليج الثانية والذي ساند فيه الاردن العراق بالاضافة الى التقارب بين القيادة السياسية في الاردن والعراق خلال الفترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

1. أزدهرت العلاقات العراقية – الأردنية خلال هذه الفترة (1990–2003) إذ أصبحت الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وكان الأردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً مع العراق بداية فرض الحصار على العراق ، لكنها تراجعت إلى المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية نتيجة فتح آفاق تعاون جديدة مع العراق خاصة بعد موافقة العراق على مشروع الأمم المتحدة الذي عُرف بمذكرة (النفط مقابل الغذاء) ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيس لتزويد الأردن بالنفط . إذ عادت مرحلة من التحالف السياسي والاستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حيث ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية، وقامت مصانع كثيرة في الأردن معتمدة كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية ، أصبحت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية ، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد.
2. كان لموقف الاردن من حرب الخليج الثانية تاثير ايجابي مباشر على تعزيز وتدعيم العلاقات الاردنية العراقية خلال فترة الدراسة .
3. تحمل الأردن عبء أكثر من (400) ألف عراقي هاجروا إلى الأردن بحثاً عن عمل منذ بداية تسعينات القرن الماضي ، خاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم 660، الذي شجب فيه اجتياح القوات العراقية للكويت ، تبعه في 6/آب/1990 ، وقراره المرقم 661 بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وهذا ماعمق تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة أن قوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحالف كانت قد دمرت معظم البنى التحتية وأعاقت حروبه السابقة عمليات التنمية كافة فيه ، وعلى أثر ذلك انتشرت البطالة وسوء الخدمات وتردي الواقع الصحي وارتفعت معدلات الجريمة والتضخم والهجرة .

4. شكلت المصالح المتبادلة بين البلدين أساس العلاقة بينهما خلال العقدين الماضيين وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع العالم ، فالعراق يتمتع بمركز الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين، فضلاً عن أن العراق هو البلد الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر، وفي الوقت نفسه كان الأردن بوابة العراق للعالم الخارجي بعد أن بات متعذراً على العراق استخدام موانئه البحرية خلال العقدين الماضيين ما دفع البلاد بقوة باتجاه بعضهما. وتعمقت العلاقة بعد أحداث عام 1990 وبدء العقوبات الدولية على العراق، إذ أصبحت عمّان بمرور الزمن ، الموضع الاقتصادي الأول والرئيس للعراق بعد بغداد ذاتها، وقد حققت الأردن منافع اقتصادية كبيرة جداً بسبب مواقفها السياسية المؤيدة للعراق ، ويكفي للتذكير فقط كميات النفط الكبيرة التي يحصل عليها الأردن مجاناً من العراق ولسنوات طويلة جداً والتي توقفت مع احتلاله عام 2003.

5. ان العلاقات الثنائية التي تربط الجانبين العراقي والأردني والمصالح المشتركة بنهما، تعد عوامل قوة تدفع نحو التقارب والتعاون ونبذ عوامل الفرقة والضغينة بينها، وهذا ما أثبتته تجارب الماضي، فعلى الرغم من المنعطفات الكبيرة التي مرت بها تلك العلاقة على مدار العقود الماضية الا أنها سرعان ما تعود إلى مسارها الطبيعي والصحيح. فالأردن، بالرغم من محدودية امكاناتها وقدراتها، الا أنها تتمتع بثقل سياسي مؤثر، نظراً لما تقوم به من أدوار محورية في المنطقة، من خلال مشاركتها في حل الكثير من المشكلات التي تثار فيها، فضلاً على أنها تعد طرفاً رئيساً في معظم محادثات السلام العربية الاسرائيلية وبالنتيجة فان هذه المكانة التي يتميز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها الأردن جعلها دولة لها وزنها في أي تغييرات قد تشهدها المنطقة، ومنها التغيير الذي حصل في العراق باحتلاله عام 2003، وما تبعه من مستجدات سياسية شهدتها الساحة العراقية بعد تغيير النظام السياسي فيه.

6. التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام 2003، تم بموجبه تغيير أطراف المعادلة السياسية العراقية، وتولي السلطة من قبل أحزاب تحمل فلسفة ورؤى وتوجهات مختلفة تماماً عن فلسفة النظام السابق، حتى لو كانت تلك التوجهات على حساب علاقات العراق العربية المميزة، الأردن تحديداً، والتي بنيت قبل الاحتلال ، والتي طالما بقيت من وجهة نظر البعض، مؤيدة لسياسات النظام العراقي ازاء أبناء شعبه.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

- تسهيل حصول رجال الأعمال في كلا البلدين على تمويل المشاريع وفق الأسس والشروط المعتمدة في مصارف والبنوك وجهات التمويل في البلدين بما في ذلك تسهيل منح الكفالات على أساس الثقة المتبادلة وحسن النوايا مع إعفاء الضمانات المعتادة دون مبالغة في وضع شروط لا تؤثر على حسن سير التنظيم أو حسن سير العمل في المشاريع.
- أن تقوم البنوك في كلا البلدين بمنح رجال الأعمال الذين يعتمدهم مجلس الأعمال العراقي في الأردن أو رجال الأعمال الأردنيين الذين تعتمدهم الهيئة العليا للاستثمار أو غرف الصناعة والتجارة الأردنية مميزات خاصة فيما يتعلق بسرعة إنجاز التمويل والنظر في منح أسعار فوائد منافسة ومنخفضة تبعًا لنوع المشروع المراد تمويله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ودراسة منح اقامات تتجاوز المدة المحددة بقيمات الإقامة لرجال الأعمال العراقيين حسب مدة المشروع الذي ينوون إقامته على أن ينظر بمنحهم اقامات دائمة وفق أسلوب 'جرين كارت' يضمن حرية الإقامة والانتقال بين البلدين في حالة إنجاز المشروع.
- أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، بما في ذلك تشجيع العراق لمد خط أنابيب نفطي إلى ميناء العقبة بما يعزز الصادرات النفطية العراقية.
- العمل على تعزيز التعاون الثقافي المشترك بين المؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها بين البلدين خاصة في قطاع التعليم العالي.
- ضرورة قيام الأردن بإفتتاح قنصلياتها العاملة في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب:

- إبـراهيم، سـعد الـدين (1984). **مصـر والعـرب 1967-1982**، الأهـرام: ركـن الدراسـات الإستراتيجية والسياسية.
- أبو ديّة، سعد (1990). **عمليـة اتخـاذ القـرار فـي سياسـة الأردن الخارجيـة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو عوده، عدنان (1999).**الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية السلام في الشرق الأوسط.** واشنطن العاصمة: قسم النشر في معهد السلام الأميركي.
- أعيان، أحمد باش (2013). **انقلاب 14 تموز 1958 في العراق، خلفياته وذيوله، مع موجز عن العهد القاسمي 1958-1963**. لندن: دار الحكمة.
- بدران، فاضل ياسين (2014). **العراق ولعبة التوازن بعد الغزو الامريكي**، دار آمنة للنشر والتوزيع.
- برجاس، حافظ (1998). **نفط الخليج والصراع الدولي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- البزاز، سعد (1992). **حرب تلد أخرى (التاريخ السري لحرب الخليج)**. ط(2). عمان: المؤلف.
- بطاطو، حنا (2006). **العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث**، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البكوش، الطيب (د. ت). **الخليج بين الهيمنة والارتزاق، فصل " الأردن ومنطق الوساطة،** تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله.
- بلقزيز، عبد الاله (1992). **ازمة الخليج العرب بعد نهاية الحرب الباردة،** الرباط: دار الكلأم.
- بيليس، جون وسميث، ستيف (2016). **عولمة السياسة العالمية،** ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- تريب، تشالز (2006). **صفحات من تاريخ العراق،** ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- تليلان، أسامة عيسى (2006). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية.** عمان: وزارة الثقافة.
- الثنيات، قاسم جميل علي (2010). **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة (1989-1999)**، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- الجبوري، علي محمد عيدان (2012). **العلاقات العراقية-الروسية (1991-2011)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جواد، سعد ناجي (2010). في أحمد يوسف احمد وآخرون، كي**ف يصنع العراق في الأنظمة العربية،** تحرير وتنسيق نيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حتي، ناصيف يوسف (1987). **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسني، عبد الرزاق (1988). **تاريخ الوزارات العراقية**، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة السابعة الموسعة والمزيّدة.

- الحضرمي، عمر (2008). **العلاقات الأردنية – السعودية: من التكوين إلى التدوين**. عمان: وزارة الثقافة.

- الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2008). **السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 الى 8 شباط 1963**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

- الحياري، عادل (1972). **القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني، دراسة مقارنة**، عمان: مطابع غانم عبده.

- الخريشا، مجحم (2000). **العلاقات الأردنية العراقية مصيرية عبر التاريخ**، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، الحامد للطباعة والنشر.

- الخزرجي ، ثامر(2004) النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة http:books.google.jo

- الخزرجي، ثامر (2004). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- رجب، ايمان احمد (2010). ال**نظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الرشواني، منار (200)، **سياسة التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرفوع، فيصل عودة (1999). **العلاقات الأردنية – المصرية: 1952–1970**، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- الرويشي، محمد أحمد (2003). **سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل، الجزء الأول**، الرياض: مكتبة العبيكان.
- زايد، عبد الله مصباح (2002). **السياسة الدولية**، بيروت: دار الرواد.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن (1987). ثورة **14 تموز 1958 في العراق**، بغداد: دار الرشيد للنشر.
- زكي، مأمون امين (2013). **ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921–1958، دراسة تاريخية، سياسية، اجتماعية مقارنة**، لندن: دار الحكمة.
- الساكت، مازن (2000). **العلاقة الأردنية العراقية**، منشورات الجمعية الأردنية للعوم السياسية، الحامد للطباعة والنشر.
- السامرائي، عبد الله سلوم (1982). **الولايات المتحدة الأمريكية والمؤامرة على الأمة العربية**، بغداد: دار الرشيد للنشر.
- سَري الدين، عايدة العلي (1999). **الحرب الباردة في الخليج الساخن**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان.
- السعيد، نوري (1956). **خطاب فخامة السيد رئيس الوزراء الذي أذيع من دار الإذاعة العراقية مساء يوم الأحد 1956/12/16**، بغداد: مديرية التوجيه والاذاعة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشامي، صلاح الدين (1968). **الوطن العربي: دراسة جغرافية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- شكاره، أحمد عبد الرزاق (1985). **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات**، دبي: مطبعة كاظم.
- الشناق، عبد المجيد (2000). **تاريخ الأردن وحضارته**. ط (2). عمان: المؤلف.
- شولتز، جورج (1994). **مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر**. ترجمة محمد ديور وآخرون، مراجعة علي رمان، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الظاهر، نعيم إبراهيم (1995). **سياسة بناء القوّة في الاردن**. عمان: وزارة الثقافة،.
- عبدالفتاح، فكرت نامق (1981). **سياسة العراق الخارجية: 1953-1958**، بغداد: دار السيرة.
- عبدالهادي، راضي (1973). **الوطن العربي في أفريقيا**، عمان: وزارة التربية.
- العتيبي، صبحي (1994). **الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة 9عمان.
- العجمي، ظافر محمد (2011). **أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العرموطي، خالد (1992). **فكر الحسين في الميزان**. عمان: وكالة النعيم للنشر.
- العزام، عبدالمجيد (1998). **عملية صنع الساسة الخارجية الأردنية**، عمان: وزارة الثقافة.
- عودة، جهاد (2005). **النظام الدولي.. نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فريزر، تي.جي (1980). **الشرق الأوسط 1914-1979: وثائق من التاريخ الحديث**، لندن.
- فهمي، عبدالقادر محمد (2010) النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- كبه، ابراهيم (1969). **هذا طريق تموز**. بيروت: دار الطليعة.
- الكتاب الأبيض (1991)، **الأردن وأزمة الخليج: آب 1990- آذار 1991**، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية،.
- الكفارنة، أحمد عارف (2009). **التجربة الديمقراطية الأردنية- تجربة الخمسينيات والتجربة الحديثة**. عمان: قنديل للنشر والتوزيع.
- محافظة، علي (2001). **الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن 1989-1999**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المحاميد، خالد (2002). **الإقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (1952-1999)**. عمان: دار الثقافة.
- مخادمة، ذياب (2000). **منشورات الجمعية الأردنية للعوم السياسية**، الحامد للطباعة والنشر.
- مطر، جميل وهلال، علي الدين (2001). **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مكريدس، روي (1960). **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، بيروت: المكتبة الأهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الموسى، سليمان (1996). **تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958-1995) الجزء الثاني**، عمان: منشورات مكتبة المحتسب.

- ميرل، مارسيل (1986). **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، بيروت: دار المستقبل العربية.

- نظمي، وميض عمر (1982). **التطور السياسي المعاصر في العراق**، بغداد: جامعة بغداد.

- نهار، غازي (1993). **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج**. عمان: دار مجدلأوي للنشر والتوزيع.

- هيكل، محمد حسنين (1992). **حرب الخليج**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- الوردي، سليم علي (2005). **مقتربات الى المشروع السياسي العراقي 1921-2003**، بغداد: مطبعة الزمان.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- البياتي، عارف محمد (1988). **السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد.

- الجبوري، محمد حمد (2016). **العلاقات الأردنية – العراقية (1921-1951) الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله ابن الحسين مصدراً**". رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- حمدي، عثمان فتحي صالح (2007). **العلاقات العراقية-الأردنية 1968-1991 دراسة تاريخية** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حمدي، عثمان فتحي صالح (2007)، **العلاقات العراقية- الأردنية 1968-1991 دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

- خماس، عدي أسعد (2011). **الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية 2003-2010**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

- العبدالات، ارشيد فالح عيسى (1993)، **العلاقات الأردنية – العراقية 1946-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- عبدالفتاح، فكرت نامق (1979). **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1953-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد، بغداد.

- علاونة، موسى محمد أحمد (2006). **أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين-السعودية-العراق-سوريا من سنة (1990-2003)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

- غولي، شيماء، والقره عادل فاضل (2002). **الدور الاقليمي للعراق والمتغيرات الدولية، دراسة مستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة صدام (جامعة النهرين بعد عام 2003)، بغداد.

- فخر الدين، بشار (1995). **دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القرعان، صالح أحمد (1993). **الموقف الأردني من أزمة الخليج**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- القرعان، صلح احمد عيسى (1993)، **الموقف الاردني من ازمة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- القضاة، احمد حامد ابراهيم (1996)، **الازمة السياسية في الاردن 1957-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- المعضادي، عمر خالد (2017). **العلاقات العراقية الأردنية من 1968-1979**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المناصير، أروى عطا فضيل (2007). **تأثير الأزمة العراقية على التغيرات السياسية والاقتصادية والامنية لدول الجوار الاقليمي – دراسة حالة الأردن من (2003-2005)** . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.
- النجادات، هايل أحمد (2007). **الموقف الأردني من أزمة الخليج 1990-1991، وإنعكاساته على علاقات الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الدوريات والمجلات:

- أبو طالب، حسن (1987). أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 90 أكتوبر.
- الاطرش، محمد (1992). ازمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها. **مجلة المستقبل العربي**، العدد(155).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بريزات، موسى (1991). التحديات الخارجية للنظام الدولي. **مجلة الندوة**، عمان، العددان 2 و3 كانون الأول.
- البيلاوي، حازم (2000). النظام الاقتصادي الدولي، **سلسلة عالم المعرفة**، ع 257، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ذنون، فواز موفق (2006). العلاقات الاردنية الأمريكية،1991-2003. **مجلة دراسات اقليمية**، مركز الدراسات الاقليمية، ع(5).
- شرف، ليلى (1991). موقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 148.
- صالح، غانم محمد، (2008)، التطورات السياسية في العراق واحتمالات المستقبل، **مجلة الدبلوماسي الأردني**، العدد (89)، مجلد (1).
- عبدالعليم، محمد (1992). اجتياح الكويت وحرب الخليج نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(11).
- العلكيم، حسن حمدان (1992). بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، الم**جلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد، العدد 7، نوفمبر.
- الفانك، فهد (1990). الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج، **مجلة الوحدة**، العدد 74، تشرين الثاني.
- نقرش، عبدالله (1994). الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، مجلد 21، العدد 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الندوات والمؤتمرات والتقارير الدولية:

- إبراهيم، محمد يوسف، وحسون، خالد عكاب (2007). الاردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل** "**العراق ودول الجوار**"، للفترة من 20-21 كانون الاول، الموصل، العراق.
- أبو الشعر، هند(2010). العلاقات الدبلوماسية في عهد إمارة شرقي الأردن 1921-1946 (العراق نموذجاً)، **المؤتمر الذي عقدته الجامعة الهاشمية**" **الأردن:** دبلوماسية عربية في العالم، للفترة من 1-3 كانون الأول 2010، الزرقاء، الأردن.
- البدري، منذر عبد المجيد (1992). دراسة في جغرافية العراق السياسية، **المؤتمر الجغرافي العربي الثاني**، بغداد.
- التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي الأردني لعام 1990.
- جامعة الحسين (2004). مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه، الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي، المجموعة الثالثة.
- ذنون، فواز موفق (2007). النفط في العلاقات العراقية-الاردنية 1982-2007، **الندوة العلمية (25) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها**، للفترة من 28 آذار 2007،الموصل، العراق.

الصحف والجرائد اليومية:

- أبو داود، السيد (2010). هوامش على الانسحاب الأمريكي من العراق، صحيفة العرب الاردنية، العدد الصادر في ٨/٣١ /٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشايجي، عبد الله (1997) "الكويت ودول الضد، هل حان الوقت؟" الوطن (الكويتية)، 1997/6/7.
- جريدة الحياة اللبنانية (1991). الآثار والانعكاسات الاقتصادية على الأردن لأزمة الخليج ، تاريخ 1991/8/4.
- جريدة الرأي الأردنية عدد 17313، 15آب 1990

المواقع الإلكترونية:

- سلوم، سعد (2008). نظرة إلى مستقبل العلاقات العراقية الأردنية (19 أيلول 2010)، **www.alhadhariya.net**
- العلاف، ابراهيم (2010). موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة (2 تشرين الأول)، **www.allafblogspot**
- وزارة الخارجية الأردنية، (2003) مقابلة الملك عبد الله الثاني، مع وكالة الأنباء سي أن أن، متاحة على شبكة الانترنت **WWW.MFA.GOV**
- موسى، بشير أحمد محي الدين(2010) الاعتماد المتبادل ... تطبيق النظرية في العلاقات السودانية الأثيوبية ، نقلا عن الرابط الالكتروني :http://elaphblogs.com/post
- الخزرجي ، ثامر(2004) النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة http:books.google.jo
- جاد، عماد (2017) لغة المصالح، نقلاً عن الرابط الالكتروني:www.elwatannews.com

المراجع الأجنبية:

- Anderson, Lima and Stansfield, Gareth (2004). **The Future Of Iraq ,Dictatorship**, Democracy, or Division? Palgrave Macmillan, New York.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Axelgard, Frederick W. (1988). **The United States-Iraqi Rapprochement**. In:3 Michael Szaz (ed) sources of Domestic and Foreign Policy in Iraq (Washington American Foreign Policy in Iraq
- Barnet, Richard J. (1968). **Intervention and Revolution**, The United States in Third World, New York, The World Publishing Co.
- Gom'a, Ahmed M. (1977). **The Foundation of the League of Arab State**, London: 18 Longman Group.
- Rosenau, James N (1969). **International politics and foreign policy**, the free press, New-York.
- Vuillamy, Ed (The Observer, April,20, 2003), "Israel Seeks Pipeline for Iraqi Oil,"http://www.guardian.couk/Iraq/story/ Wilson, Simon, (2003), "Israel Eyes Iraqi Oil," BBC New. <http://www.bbc.co.uk>..
- Waldemar. J. Gallman (1964). **Iraq Under General Nuri, My Recollections of Nuri al-Said**, 1954-1958, Baltimore: The John Hopkins Press.

www.manaraa.com